

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية التربية
المجلة التربوية

مجانية التعليم الجامعى وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية
فى ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول

إعداد

د/ أسماء أحمد خلف حسن

جامعة سوهاج - وحدة التخطيط

الاستراتيجى

المجلة التربوية . العدد التاسع والخمسون . مارس ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

ملخص البحث :

إن للجامعات دور بارز ومهم في مختلف جوانب الحياة وميادينها لدفع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء خطوات على طريق التقدم والرقي والجامعات لا يمكنها القيام بهذا الدور على الوجه المطلوب إلا إذا اهتمت بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم ، كما أنه أدى الأخذ بسياسة الباب المفتوح بالتعليم الجامعي وتقرير مجانيته إلى زيادة إقبال الراغبين في الإلتحاق به، مما سبب ضغطاً كبيراً على مؤسسات التعليم الجامعي، ولذا تتمثل مشكلة البحث في محاولة من الباحثة لبحث مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول ، والتعرف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمجانية التعليم الجامعي، والتعرف على مفهوم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي وأهم مستوياته والعوامل المؤثرة فيه، وأوجه القصور في تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية بالجامعات المصرية في ظل التحديات الراهنة وأزمة التحول، ولذلك استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق أداتي البحث على عينتين هما: طلاب بعض الكليات بجامعة سوهاج وعين شمس والإسكندرية ، وبعض أعضاء هيئة التدريس من هذه الجامعات ، وتوصل البحث لعدة نتائج أهمها ما يلي: أن تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي يعني تعدد هذه الفرص وتنوعها ولا يعني تساويها أو تماثلها، وتعدد العوامل المؤثرة على تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي وتنوعها، وتفاوتها فيما بينها في التأثير على هذا التكافؤ، كما تختلف في التأثير على تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي من دولة إلى أخرى ، ولم ينجح أى من مصطلحي تكافؤ الفرص ومجانية التعليم في تحقيق العدل التربوي لكافة أبناء المجتمع على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والأوضاع المالية والإدارية، كما أنه لا توجد حرية للطلاب في نظم الدراسة بالجامعات تتيح للطلاب دراسة مقررات يميلون إليها دون أخرى وهذا يقلل من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بالتعليم الجامعي، كما أن التطبيق القاصر لتكافؤ الفرص في التعليم الجامعي من شأنه تدهور قيم المساواة والعدالة الاجتماعية في مجال التعليم وغيره من المجالات، كما أوصى البحث بضرورة إعادة النظر في نظم التوزيع الجغرافي المأخوذ في توزيع الطلاب على الجامعات، ورفع مستوى الخدمات التعليمية بجميع الجامعات من أساتذته ومباني وخدمات مكتبية وبحثية، والإهتمام بالطلاب المتفوقين وتقديم التسهيلات المادية التي تساعدهم في مواصلة دراستهم الجامعية.

مقدمة :

إن للجامعات دوراً بارزاً ومهم في مختلف جوانب الحياة وميادينها لدفع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء خطوات على طريق التقدم والرقي والجامعات لا يمكنها القيام بهذا الدور على الوجه المطلوب إلا إذا اهتمت بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم ، كما أنه أدى الأخذ بسياسة الباب المفتوح بالتعليم الجامعي وتقرير مجانيته إلى زيادة إقبال الراغبين في الالتحاق به، مما سبب ضغطاً كبيراً على مؤسسات التعليم الجامعي.

ومجانية التعليم ليست مجرد حق دستوري ناضل من أجله الإنسان عموماً، بل هي أيضاً حق إنساني يتوافر الآن في جميع الدول الرأسمالية حتى نهاية المرحلة الثانوية، ويشير تاريخ مصر إلى أن التعليم كان مجاناً طوال تاريخه، ولم تتقرر مصروفات للتعليم في مصر إلا من عام ١٨٨٥ أى بعد الاحتلال البريطاني بثلاث سنوات!! والواضح أن الاحتلال البريطاني تعمد إحداث تغييرات جذرية في تركيبة المجتمع المصري منها إقرار المصروفات بزعم أن ذلك سبيل لسد الديون، وبطبيعة الحال كان الهدف أبعد من ذلك وأعمق ، وبعبارة أوضح كان أخبث من ذلك، ويستهدف إجراء إنتقاء معين لتوعية المتعلمين بناء على الفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها (حسان محمد حسان، ٢٠٠٧، ص ٨٢).

وفي عام ١٩٦٢ تحققت مجانية التعليم الجامعي بعد قرارات التحول الاشتراكي، ومن هنا فإن قرارات المجانية ارتبطت بقوى اقتصادية واجتماعية وسياسية استهدفت تحقيق انجازات وطنية وثقافية، ونفس الشيء فإن قرارات فرض المصاريف ارتبطت بقوى معاكسة (حسان محمد حسان، ٢٠٠٧، ص ١٤٢).

ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يسعى إلى تحقيق العدالة عن طريق التنافس على المنافع المنشودة، ومن ثم يجب إزالة العقبات التي تحول دون ذلك، كما يجب أن تكون المنافسة وفقاً لمعايير تساعد على الحصول على تلك المنفعة ولا تنحاز لأفراد أو جماعات دون غيرهم . (محسن خضر، ٢٠٠٠، ١٦-١٧).

وتكافؤ الفرص التعليمية لا يعني فقط المساواة في حق التعليم لكل الأفراد بل يعني المساواة في الفرص التي تمكن الطالب من النجاح والتخرج، فتكافؤ الفرص في التعليم يتضمن بالإضافة إلى التكافؤ في فرص القبول والالتحاق، وتكافؤ في فرص الاستمرار فيه والنجاح والتحصيل والاستمرارية به حتى بعد التخرج. (جمال الدهشان، ٢٠١٥، ص ٩).

ولقد اهتم عديد من الدراسات بقضية تكافؤ الفرص التعليمية في مصر منها دراسة أحمد محمد توفيق رستم (٢٠٠٦م) ودرست مدى توفر عدالة توزيع الفرص التعليمية في التعليم العام قبل الجامعي في مصر، وذلك من خلال عدة مؤشرات لتلك العدالة وأوضحت الفروقات الشديدة بتلك المراحل التعليمية التي تخل بمبدأ عدالة توزيع الفرص التعليمية.

كما أشارت دراسة سها الفقي (٢٠٠٧م) إلى دور التعليم الجامعي المفتوح في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مصر وذلك لأنه يسهم في إعطاء فرصة لمن فاتهم قطار التعليم الجامعي لكي يتم الالتحاق به ورفع مستواهم التعليمي، وتوصلت دراسة هانم سليم (٢٠٠٧م) تصور مستقبلي لدور التعليم الإلكتروني في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العام في مصر ووضعت الدراسة ذلك التصور المستقبلي باستخدام أسلوب دلفي والسيناريوهات.

كما أسهم التعليم الأجنبي في مصر في إهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وهذا ما أكدته دراسة شيماء الحبشي (٢٠١١م)، حيث قامت الباحثة بعمل دراسة تحليلية تقويمية للتعليم الأجنبي في مصر وأثره على تكافؤ الفرص التعليمية.

وأضافت دراسة عمرو عيسى (٢٠١٢م)، أن دعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يسهم بدوره في إصلاح التعليم الأساسي في مصر وأرجعت الدراسة أزمة التعليم في الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ووضعت الدراسة استراتيجية مقترحة لدعم تكافؤ الفرص التعليمية لإصلاح التعليم الأساسي في مصر من خلال مجموعة من الآليات التي يجب تنفيذها على أرض الواقع.

وفي دراسة بولاية كنتاكي (Knoepfel, R. & Brewer, C, 2011) توصلت إلى أن المدارس التي تقع بالمناطق الثرية والغنية التي تمتلك الثروات المحلية يرتفع بها تحصيل الطلاب بصفة عامة وفي الرياضيات بصفة خاصة عن تحصيل الطلاب في المناطق الفقيرة، وذلك يرجع إلى أن تلك المدارس تتميز بامتلاك الإمكانات المادية والتجهيزات بشكل أكبر وأفضل من تلك المناطق الفقيرة، وكذلك المدرسون ذوي الخبرة يكونون بمدارس المناطق ذات الثروة المحلية العالية أما مدارس المناطق الفقيرة فيذهب إليها المعلمون غير المؤهلين والأقل خبرة.

وبالرغم من الاهتمام بمبدأ تكافؤ الفرص في العملية التعليمية بالتعليم الجامعي في مصر ودعوة العلماء المستمرة للعمل على تطبيقه إلا أنه يوجد إخلال شديد بهذا المبدأ وتوجد

فجوات متعددة في فرص التعليم بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث وبين الطبقات الاجتماعية .

مشكلة البحث:

لقد كانت خطوة ترويج فكرة أن التعليم وحده هو أداة التنمية تكمن في تغافل الدول النامية حقيقة أن التعليم في ظل بنية هيكل نظام سياسي واجتماعي يتناقض وأبسط قواعد العدل الاجتماعي، ولا يمكن أن يكون أداة حقيقية للتنمية، وإنما سيلعب دوراً مرضياً يتمثل في إعادة إنتاج المقومات والأركان التي تديم استمرار الظلم الاجتماعي وخلق نسق القيم.

لقد مثلت مجانية التعليم أحد الوسائل لإتاحة الفرصة لمختلف فئات المجتمع كي تحصل على حقها في التعليم، وبالتالي تتاح لها الفرصة كي تتبوأ مركزاً ملائماً في السلم الاجتماعي تعتمد فيه على ماديها من كفاءة.

إلا أن القوى الأخرى سرعان ما استغلت ضعف الموارد المالية للدولة نتيجة ظروف عديدة، وعجزها بالتالي عن ملاحقة مما يتطلبه تزايد الطلب الاجتماعي من مزيد من الإنفاق مما أدى إلى تدهور في الخدمة التعليمية، فاستحدثت أبواباً أخرى مثل الدروس الخصوصية ومدارس اللغات لتقدم خدمة تعليمية أحسن لمن يدفع أكثر، وبدأت بالتالي عملية إعادة فرز اجتماعي لكي لا يتصاعد في السلم الاجتماعي إلا من يملك القوة أصلاً وتبقى الأغلبية في قاع السلم !! ليست المسألة إذن مجرد مسألة اقتصادية بحتة تقوم وتقاس بالمكسب والخسارة الماليين، كما أنها ليست مجرد مسألة بيداغوجية تتحكم فيها فنيات التدريس والتعليم.

وإن علم الاقتصاد منذ نشأ منذ مائتي عام، لم يخف على أحد أن أية سياسة اقتصادية تعكس مجموعة من المصالح، وأن مصالح الناس والدول متضاربة وأن الاختيار بين السياسات الاقتصادية المطروحة ليس إلا اختياراً: بين مصلحة هذا أو ذاك، فحتى إعلان آدم سميث الشهير بأن هناك انسجاماً بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع ككل، لم يقوم سميث نفسه على التمسك به دون أن يدخل عليه التحفظات والاستثناءات، فهناك الاحتكار الذي يكسر القاعدة، وهناك عدوان القوى على الضعيف، وهناك عدوان أرباب العمل على العمال، واعتراف سميث الصريح بأن القانون يحابي الأولين ضد الآخرين (سعيد إسماعيل علي،

٢٠٠٥، ص ٥٩)

ومنذ أن وجد مجتمع إنساني على ظهر الأرض والتمسك بإبقاء كل شئ على ما هو عليه ورفض التغيير لا يأتي إلا من القوى المستفيدة من الوضع القائم. ومنذ أن نشأ علم من العلوم الاجتماعية، فإن الذين يميلون إلى تصوير المشكلة الاجتماعية، والمثال هنا (مجانية التعليم الجامعي) بأنها مشكلة فنية حلها المعادلات والجمع والطرح، هم أصحاب المصلحة في إبقاء كل شئ على ما هو عليه ذلك لسبب بسيط أيضاً، وهو أن القرارات الأساسية في حياة المجتمع لا تتخذ أبداً في يوم من الأيام بناء على عملية حسابية، بل بناء على تفضيل مصلحة على أخرى، وهذا التفضيل هو قرار سياسي وأخلاقي، وإنما يأتي الجمع والطرح بعد ذلك عند الشروع في ترجمة هذه القرارات الأساسية إلى قرارات تفصيلية، هنا فقط يأتي دور الخبرة ويبدأ حل المعادلات، فإذا لجأت السلطة السياسية إلى الخبراء والفنيين المفتقرين إلى أية رؤية سياسية اجتماعية، أو الذين يتظاهرون بتجردهم من السياسة والاجتماع وظنت أن حل مشاكل التعليم سوف يتم على أيديهم، فلن تكون النتيجة للأسف إلا استمرار المشكلة، واستمرار المشكلة يعني زيادة تفاقمها وتفريخ عدد آخر من المشكلات المتصلة بها.

وأضافت دراسة عمرو عيسى (٢٠١٢م)، أن دعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يسهم بدوره في إصلاح التعليم الأساسي في مصر وأرجعت الدراسة أزمة التعليم في الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

ونظراً لأهمية مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم وأنه بدأ الإخلال به بشكل كبير فقد تزايدت الدراسات حول هذا الموضوع في عام ٢٠١٥م فتم إجراء أكثر من دراسة منها دراسة على عبدالعزيز علي (٢٠١٥م)، وقام فيها بعمل دراسة تقييمية لبعض المدارس التجريبية في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وحاول التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف بتلك المدارس ومدى تحقق مبدأ تكافؤ الفرص بها ثم وضع آليات لعلاج القصور بتلك المدارس.

وتطور التعليم الجامعي المعاصر في مصر وارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع ونموه والتغيير والتقدم الحاصل فيه وخاصة بنمو الصناعة فيه وحاجة ذلك إلى تخصصات جديدة في مختلف نواحي العلم والتكنولوجيا وحاجة ذلك إلى عقول مفكرة وعمالة مدربة ذات كفاءة عالية لصالح الإنتاج والتنمية وإتساع الخدمات في ميادين الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وأرتبط معنى تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي بخدمة ذلك كله وبإعداد القوى البشرية اللازمة لمواجهة تلك الإلتزامات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المصرية.

وتشير دراسة أحمد إبراهيم أحمد (٢٠١٠)، إلى أن مجانية التعليم في الجامعة قد انتهت تماماً ففي ظل الإرتفاع المجنون في سعر الورق، وفي تكلفة الطباعة، ارتفع ثمن الكتب والمذكرات، ولهذا لا يدفع الطالب أقل من خمسمائة جنيه سنوياً ثمناً للكتب والمذكرات التي يحتاجها، وبخاصة أن المكتبات في الكليات تفتقر إلى الكتب والمراجع اللازمة للدراسة بسبب ضعف إمكاناتها المادية، فضلاً عن المشروعات البحثية التي تتطلب خامات ومواد تعليمية غير متوفرة بالكلية، تستنفذ طاقات المتعلمين، كما أنها تستنزف إمكاناتهم المادية.

وفى دراسة (Noel, B, 2015) عن تكافؤ الفرص في أمريكا اللاتينية تم تصميم نموذج هو نموذج رايمرز لتكافؤ الفرص التعليمية لقياس مدى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في أمريكا اللاتينية ويتضمن هذا النموذج خمس مستويات لتكافؤ الفرص التعليمية هي مستوى الالتحاق ويتطلب عدد كاف من المدارس والفصول المناسبة للطلاب، ومستوى الجودة ويقصد به أن تحقيق الاستفادة القصوى للأطفال من التعليم الرسمي، ومستوى الاستمرار في الدراسة ويتم به تشجيع الطلاب للوصول إلى رتب تعليمية عليا، ومستوى الفوائد التي تحققت والمقصود بها الفوائد والمهارات والمعرفة التي اكتسبها الخريجون والمطلوبة بسوق العمل، ومستوى الفرص الحياة المستقبلية وهي القدرة على الاستمرارية في الدراسات العليا وتلقى حصة متساوية في المنافع الاجتماعية والاقتصادية.

كما أشارت دراسة نادر فرجاني (٢٠١٥)، أنه في ظل مجانية التعليم تتكبد الأسر أنواعاً من التكلفة مثل بعض الرسومات وتكلفة الكتب والأدوات (وبخاصة في فروع العلوم التطبيقية والتقنية). ويساهم تزايد الفقر، في زيادة عبء هذه التكاليف بمرور الزمن وفي رفع تكلفة الفرصة البديلة للتعليم. وعلى هذا فإن انتشار الفقر يزيد باطراد من انتقائية التعليم العالي لأبناء القادرين. وبذلك يتحول التعليم العالي تدريجياً إلى آلية لتكريس الفوارق الاجتماعية. وفي اوائل التسعينات قامت الحكومة بفرض رسوم صغيرة على كافة مستويات التعليم، وأعيدت المصروفات في مستوى الدراسات العليا (دبلوم، ماجستير، دكتوراه)، إلا أنه لم يحدث مساس بمجانية التعليم على مستوى الدرجة الجامعية الأولى على هذا النحو، وأصبح التعليم سلعة داخل سوق يحكمه قانون العرض والطلب ولا يقدر عليه إلا فئة قليلة مع تنامي التعليم الخاص والأجنبي، وتعميم أقسام اللغات بالمصروفات في كل الكليات، ولا يزال الحديث عن

المجانية وارداً ومتجدداً كلما اشتدت الأزمات والضغوط الاقتصادية ما بين مؤيد ومعارض، ولكل تفسيراته ومبرراته.

ولذا تتمثل مشكلة البحث في محاولة من الباحثة لبحث مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول.

أسئلة البحث:

١. ما معايير تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي في ضوء التحديات الراهنة ؟
٢. ما العوامل المؤثرة على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي في ضوء التحديات الراهنة ؟
٣. ما علاقة مجانية التعليم بتكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي ؟
٤. ما واقع مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة ؟

أهداف البحث:

١. التعرف على معايير تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي في ضوء التحديات الراهنة.
٢. التعرف على العوامل المؤثرة على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي في ضوء التحديات الراهنة .
٣. الكشف عن علاقة مجانية التعليم بتكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي .
٤. الكشف عن واقع مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة.
٥. التوصل إلى التوصيات المقترحة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول.

أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث إلى أنها تركز على موضوع هاماً وهو مجانية التعليم وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية وتتلخص أهمية البحث في النقاط التالية :

١. نما التعليم الجامعي في مصر في السنوات الأخيرة نمواً سريعاً جداً، فقد تضاعفت أعداد المقيدين في هذا النوع من التعليم عدة مرات في السنوات الأخيرة إلا أنه على الرغم من هذا التوسع الكمي، فإن التعليم الجامعي لا يزال بعيداً عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ذلك أن الزيادة في أعداد المقيدين أو المقبولين لا تعني بالضرورة تحقيق الفرصة التعليمية المتساوية أو الاقتراب من تحقيق مجانية التعليم الجامعي، إذ الأهم من الزيادة الكمية هو قيام عمليات الانتقاء الدقيقة والموضوعية للطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعة، وضمان السبل التي تيسر الاستفادة من الفرص التعليمية لمستحقيها فقط .

٢. الكشف عن قضية مجانية التعليم وعلاقتها بتكافؤ الفرص كخطوة أولى وأساسية نحو تعديل سير التعليم الجامعي والوصول به إلى تحقيق أهدافه، وهو ما تحاول الدراسة الحالية القيام به.

٣. يبين البحث للمسؤولين عن التعليم الجامعي إلى تأثير مجانية التعليم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للطلاب .

٤. يبين البحث للمسؤولين عن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة أهم أوجه القصور في أوجه القصور بمجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية.

منهج البحث :

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة، حيث تهتم البحوث الوصفية بظروف العلاقات القائمة والممارسات الشائعة والمعتقدات، ووجهات النظر والاتجاهات، حيث يهتم هذا المنهج بتحليل البيانات للوصول إلى النتائج وتفسيرها، وتقصى حول الظواهر المجتمعية والتربوية التعليمية، كما هي قائمة في الحاضر ووصفها وتشخيصها وتحليلها وتفسيرها، ويتمثل استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة فيما يأتي (فؤاد أبو حطب، آمال صادق، ٢٠١٠، ص ١٣):

١. جمع الدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية، وتحليلها لمعرفة واقع مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول.

٢. إعداد أداة بحثية يتم من خلالها التوصل إلى تصور مقترح لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول.

حدود البحث :

الحدود الموضوعية : اقتصر البحث الحالي دراسة مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول
الحدود المكانية : اقتصر البحث الحالي على بعض الكليات بجامعة سوهاج وعين شمس والإسكندرية ، وبعض أعضاء هيئة التدريس من هذه الجامعات .

أداة البحث :

استخدمت الباحثة أدوات البحث على عينتين هما: طلاب بعض الكليات بجامعة سوهاج وعين شمس والإسكندرية ، وبعض أعضاء هيئة التدريس من هذه الجامعات .

مصطلحات البحث :

مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية Equality Of Educational Opportunities

تعرف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي بأنها :

ويقصد بتكافؤ الفرص : توفير فرص تعليمية متكافئة لتنمية قدرات واستعدادات ومواهب كل فرد إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه هذه القدرات والاستعدادات والمواهب، بغض النظر عن الأحوال المادية للفرد أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي له (حسن سلامة الفقي، ٢٠٠٣، ص ٢٠٢).

التعريف الإجرائي لتكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي :العدالة في إتاحة الفرص التعليمية للطلاب والطالبات للالتحاق بالتعليم الجامعي وأن يكون الالتحاق بالكليات المختلفة والأقسام والتخصصات العلمية وفقاً للقدرة في التحصيل الدراسي بصرف النظر عن الانتماءات الطبقية أو البيئية الجغرافية أو الدينية أو الانتماء لجنس معين ، بحيث تتاح لهم فرص الالتحاق وفق قدراتهم واستعداداتهم التعليمية وميولهم، وأن يحصل جميع طلاب وطالبات التعليم الجامعي على قدر متكافئ من الخدمات التعليمية أثناء فترة دراستهم وأن تتاح لهم فرصة متكافئة في التحصيل والإعداد العلمي والحصول على المؤهل الذي يتيح لهم فرصة متكافئة في الحصول على وظيفة في سوق العمل.

الإطار النظري

مقدمة :

مما لا شك فيه أن الانسان يعيش اليوم عصر التغيرات السريعة المتلاحقة. والتعليم أصبح مفتاح ورافعة أساسية للتقدم، والمدخل الحقيقي لأي تطوير، ولأي استراتيجية للتغير في أي مجتمع، فلا يمكن أن تتم مثل هذه الإستراتيجية دونما اعتبار التعليم أحد آلياتها الأساسية، والمسائل الملحة التي تحتاج لحل جذري اليوم تكمن في معرفة الخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها في ميدان التربية لإقامة علاقات من نوع جديد بين الأصل الاجتماعي والتربية والحياة، للتوصل لإتاحة الفرصة لكل فرد مهما كان أصله الاجتماعي وانتماؤه الطبقي للاستفادة بشكل متكافئ من التربية.

تعد اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم صكاً رئيسياً يتناول المبادئ الأساسية لعدم التمييز وتكافؤ الفرص في التعليم، ولا تسعى الاتفاقية التي اعتمدت عام ١٩٦٠ ودخلت حيز النفاذ منذ عام ١٩٦٢ إلى القضاء على التمييز في التعليم فحسب، وإنما أيضاً إلى اعتماد تدابير إيجابية لتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة وتبين المادة أربعة من الاتفاقية على وجه التحديد التزامات الدول الأطراف في الاتفاقية "بأن تضع وتطور وتطبق سياسة وطنية تستهدف، عن طريق أساليب ملائمة للظروف والعرف السائد في البلاد، دعم تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في أمور التعليم" (الأمم المتحدة، ٢٠١١).

وتنبع أهمية التكافؤ في الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي من ارتباطه بالتكافؤ في فرص الحياة ذاتها، وسائر متطلبات العدالة الاجتماعية، ولا ينبغي أبداً إغفال هذه الحقيقة الأساسية أو استبعادها أو تجاهلها ويمكننا إدراك التلازم بين هذين المفهومين بمتابعتنا تغير نمط الإنتاج وتطور الحياة الاجتماعية ونمط التعلم عبر التاريخ ولا سيما منذ قيام الثورة الصناعية. إذ برزت مسألة الحراك المهني، وما يرتبط بها من حراك اجتماعي جغرافي سعياً نحو العمل والاشتغال بالمهن المستحدثة في المجتمع، إذن فمفهوم التكافؤ في الفرص التعليمية يرتبط بشدة بمفهوم التكافؤ في الفرص المهنية أو التوظيف ومن ثم فرص الحياة وكل منهما ينعكس مضمونة على الآخر. (البوهي، ٢٠١٤، ص ١٢٧)

ويقصد بمبدأ تكافؤ الفرص توفير الشروط المتساوية والموحدة بين كافة مواطني البلد الواحد فيما تتيحه الدولة من فرص. ويقصد به في التعليم إتاحة الفرصة المتساوية أمام جميع الأطفال للالتحاق بالمدرسة قصد اكتساب المعارف و المهارات لتحمل المسؤوليات في مجتمعهم ووطنهم. و يسعى مبدأ تكافؤ الفرص في ميدان التربية و التعليم إلى تعميم التعليم و الزاميته و مجانيته و تبني التقويم الموضوعي و العدل في المعاملة، و إعطاء فرص متساوية لكافة أبناء الوطن الواحد بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية و الاقتصادية. (أحمد إبراهيم أحمد ، ٢٠١٢ ، ص ٦٥)

ويعد هذا المبدأ أحد البوابات الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فتكافؤ الفرص ليس شعاراً يُرفع، أو ادعاءً يُدعى، وإنما هو عبارة عن إرادة سياسية واستراتيجية وطنية، تتجه بصدق نحو إزالة كل المعوقات والعوامل التي تميز بين المواطنين، وقد درج مصطلح تكافؤ الفرص على ارتباطه في الذهن - غالباً - بالفرص التعليمية والوظيفية - بالدرجة الأولى - رغم ارتباطه بجميع مناحي الحياة المختلفة التي يعيش فيها الفرد، وتعتبر من حقوقه مقابل واجباته تجاه نفسه والآخرين ثم وطنه، فهو معيار تقدم أي مجتمع في جميع مجالات الحياة. وقد ورد ذكر مبدأ تكافؤ الفرص في دستور ١٩٧١، حيث تنص المادة ١٣ من دستور عام ١٩٧١ أن العمل حق وواجب وشرف تضمنه الدولة ويجب أن تعمل الدولة والمجتمع على تقدير الموظفين المتميزين. كما تنص هذه المادة على عدم إرغام المواطنين على العمل إلا بموجب قانون يعلن أن العمل مطلوب لتقديم خدمة ويشترط أن يتم هذا العمل مقابل تعويض عادل. وهذا الحكم يعطي جميع المواطنين حقاً دستورياً في العمل دون التفرقة بين الرجل والمرأة، و" تضمن الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين"، والمواطنون متساوون أمام القانون ، ولهم حقوق وواجبات متساوية دون تفرقة بسبب الجنس ، الأصل ، اللغة ، الدين أو المعتقد (أحمد إبراهيم أحمد ، ٢٠١٢ ، ص ٧٥).

أولاً : مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي :

قد تعددت مفاهيم تكافؤ الفرص لأنه "مفهوم معقد وغير محدد، وهو مفهوم افتراضي أكثر منه وصفي وله جوانبه المتعددة، ومن ثم يمكن تحليله وتفسيره من أكثر من زاوية، وهو من المفاهيم التي تتغير تفسيراتها من مجتمع لآخر، وفي نفس المجتمع من فترة زمنية لأخرى وقد تعددت مفاهيم تكافؤ الفرص التعليمية منها المفهوم المحافظ الذي يرى أن الطبقة الاجتماعية هي المحدد لقدرات الفرد وبذلك يكون أصحاب المواهب والقدرات ممن ينتمون للطبقات الراقية وهم الأجدر بالفرص التعليمية، والمفهوم الليبرالي يعني بمنح الفرد الفرصة التعليمية طبقاً لما لديه من ذكاء وقدرات بغض النظر عن طبقته الاجتماعية، ويرى المفهوم الراديكالي أنه لا بد من نشر المساواة بين الأفراد ليس فقط بدخول الأفراد المؤسسات التعليمية ولكن بتحديد آثار العوامل الاقتصادية والاجتماعية في التحصيل والدراسة(علي الشخبي، ٢٠٠٩، ص ص ٢٥٢-٢٥٩).

ويعرفه (عبدالرحمن بن علي الحبيب، ٢٠٠٤، ص ٦٢٢) بأنه: توفير الفرص التعليمية لكل فرد مع ضرورة تنويعها وإيجاد الأجواء الملائمة والأسباب الداعمة داخل المؤسسة التعليمية، والتي تمكن كل فرد من الاستفادة من هذه الفرص المتكافئة في تنمية قدراته واستعداداته ومواهبه إلى أقصى حد يمكن أن تصل إليه، مهما كانت خلفيته الاجتماعية وأوضاعه الاقتصادية، وما يرتبط بهذه الخلفية وتلك الأوضاع من عوامل نفسية وأكاديمية.

وترى (سهير حوالة، ٢٠٠٧، ص ١٢٦) أن تكافؤ الفرص لا يعني أن يكون التعليم متساوياً أو متماثلاً للجميع، بل يعني أن يكون التعليم في جميع مستوياته متاحاً بالتساوي لكل المؤهلين الذين لديهم القدرة على الاستمرارية في التعليم ، مما يتطلب إزالة كل أنواع التمييز الأخرى.

ويرى (حسين الرشدي، وآخرون، ٢٠١٢، ص ٦٠٠) أن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية لا بد له من أن يضمن للأفراد الحق في الالتحاق بالتعليم من خلال توفير الإمكانيات التي تسير الاستفادة الكاملة من الفرص التعليمية، والمساواة في مواصلة الفرد للتعليم والاستمرارية فيه بما يتناسب مع قدراته واستعداداته واحتياجاته.

ويتضح مما سبق أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي هو إتاحة فرص متكافئة للطلاب والطالبات للالتحاق به وفقاً للقدرة في التحصيل الدراسي بصرف النظر عن

الانتماءات الطبقية أو البيئية الجغرافية أو الدينية أو الانتماء لجنس معين أي مراعاة الفروق الفردية بين الأفراد بحيث تتاح لهم فرص الالتحاق وفق قدراتهم واستعداداتهم التعليمية وميولهم، وأن يحصل جميع طلاب وطالبات التعليم الجامعي على قدر متكافئ من الخدمات التعليمية .

ثانياً: معايير تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي في ضوء التحديات الراهنة :

يحدد هنري، م. ليفين. من خلال دراسة أجراها لحوالي عشرين بلداً غرب أوروبا لتحليل قضية تكافؤ الفرص التعليمية. أن وجود المساواة التعليمية يتحقق طبقاً لأربعة معايير هي: (بدران،، ١٩٩٩، ص ص ٢٩-٣٠)

١. المساواة في الالتحاق بالتعليم: يستند هذا المعيار كما يري كولمان إلي إمداد تعليم مجاني في مستوى معلوم يكون نقطة الدخول الأساسية لقوة العمل.

٢. المساواة في المشاركة التعليمية: تعد المساواة في المشاركة التعليمية لجماعات من أصول اجتماعية متباينة واحد من معايير المساواة في الفرص التعليمية، ويمكن رؤيتها على أنها الاحتمال المتساوي لأشخاص ينتمون لأصول اجتماعية مختلفة يحققون نفس القدر من المشاركة التعليمية بالمعنيين الكيفي والكمي، ويؤكد هنري ليفين أن هناك نوعين من الحدود الفاصلة يكون من شأنها تقليل نسبة المشاركة التعليمية للأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية متباينة وهذه الحدود هي: حدد فاصلة خارجية عن الجامعة ترتبط بالأسرة، و حدود فاصلة ترتبط بالبناء الجامعي. وتتضمن الحدود الأولى عوامل توقعات الأسرة والدخل المحدود، حيث أن أسر الطبقة الدنيا يكون لها توقعات أدنى لأبنائهم فيما يتعلق بالتعليم. أن الدخل المحدود يقيد الإمداد بالأموال لتكاليف التعليم.

٣. المساواة في النتائج التعليمية: وهو يعني أن الاعضاء الذين يمثلون الطبقات الاجتماعية المتباينة يحصلون على نتائج تعليمية متشابهة طوال مساهم التعليمي، ويفترض هذا المستوى أن تحقيق المساواة في الفرص التعليمية لا يتم من خلال قدر من التعليم الذي يحصل عليه الفرد وإنما تظهر في إمداده بالمهارات والسلوكيات والاتجاهات التي تسهم في إيجاد شباب منتج، والواقع أن المساواة في النتائج ارتبطت بموضوع النجاح التعليمي.

والعوامل المؤثرة فيه مثل اهتمام الوالدين بالتعليم. التاريخي التعليمي للأسرة والطموح المهني للأطفال ودرجة الأمن في الأسرة ونوعية الجامعات وجودتها.

٤. المساواة في التأثيرات التعليمية على فرص الحياة: على الرغم مما خلصت إليه بعض الدراسات من أن التأثيرات التعليمية كان لها علاقة طفيفة بتوزيع الدخل، إلا أن الدراسات المقارنة لتوزيع الدخل في أوروبا الغربية كانت دليلاً على ظهور عدم المساواة أو الاستقرار النسبي لتوزيع الدخل مع عدم وجود اتجاه نحو مساواة أكثر. فلقد وجد العالم (جنكز) وعدد من الباحثين أن هذا لم يتحقق، حيث ظل أبناء الطبقة العليا هم الأفضل ويستأثرون بالمهن.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي في ضوء التحديات الراهنة:

إن موقف التعليم الجامعي من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يختلف حوله الآراء بين مؤيد ومعارض وذلك لأنه يتأثر بعدة عوامل مختلفة من داخل النظام الجامعي ومن خارجه، ويرى علي الشخبي أن موقف أي نظام تعليمي من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لا توجد له إجابة واحدة يقتنع بها الجميع، ومن ثم فإن هناك ثلاث اتجاهات في ذلك الشأن هي ان النظام التعليمي أما يلعب دوراً أساسياً في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، أو يلعب دوراً ثانوياً في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، أو يلعب دوراً ثانوياً في عدم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. (علي الشخبي، ٢٠٠٩، ص ص ٢٥٣ - ٢٥٩).

لعل من أبرز الانتهاكات لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، اختلاف وتنوع أنماط التعليم ما قبل الجامعي - عربي/ لغات، حكومي/ خاص، مدارس حكومية- فصولها مكدسة بالطلاب، ولا تتمتع بإمكانيات تعليمية حقيقية يلتحق بها الأغلبية ومدارس أخرى يسد تلاميذها آلاف الجنيهات، مقابل الحصول على خدمة تعليمية متميزة تؤهلهم بكل أفضل لامتحان الثانوية العامة، وللحصول على المجاميع المرتفعة التي تضمن لهم مقعداً في كليات القمة!!، او الكليات التي ما زال عليها قدر من الطلب الاجتماعي بجانب انتهاكات أخرى أنتجها تدهور النظام التعليمي ذاته، والذي أبرز العديد من الظواهر المدمرة، مثل: ظاهرة الدروس الخصوصية، وهذه الظاهرة لها تأثيراتها المدمرة على أساليب التعلم ذاتها، وتصفية الدور

التعليمي والتربوي للمدرسة، فضلاً عن أنها تصفي واقع المجانية، الذي طالما اعتمد عليه مبدأ المساواة في تكافؤ الفرص، عند الالتحاق بالتعليم الجامعي.

ومع التحول الاقتصادي في التسعينات كان لسياسات الإصلاح الأثر الأكبر أيضاً في تفجير الصراع الاجتماعي في مجال التعليم، ونسف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، بتعدد مظاهر التمايز في الواقع التعليمي المصري، والتي عمقت من مظاهر اللامساواة التعليمية رغم كفالاته بموجب دستور ١٩٧١ الدائم مواد (٨)، (١٨)، (٢٠) والتأكيد عليه مرة أخرى في دستور ٢٠٠٧ المحدث نفس المواد، ومن بين هذه العوامل:

١. نشأة الجامعات الخاصة والتي طالما عارضها الكثيرون لكونها تخل بمبدأ تكافؤ الفرص وتوفر للقادرين نوعية متميزة من التعليم لا يحصل عليها غير القادرين، إلا أنها أنشئت مع نمو جماعات مصالح ترغب في أن تتاح لها فرصة للاستثمار في مجال التعليم العالي، وهي الجماعات التي أصبحت تروج لفكرة الجماعات الخاصة كأحد أشكال الضغط، والذي توافق مع رغبة شرائح اجتماعية أخرى ترغب في توفير التعليم العالي لأبنائها، بصرف النظر عن قدراتهم الذهنية، طالما يملكون تكلفته، ويتوقع الخبراء أن تزايد معدلات الخصخصة في التعليم العالي سوف يتنامى، وسوف ينتج فرصاً أوسع لشرائح عليا في المجتمع للالتحاق بالتعليم العالي، وسوف يؤثر ذلك تأثيراً عكسياً على فرص التعليم للفئات الفقيرة. وتشهد بهذا رسوم الدراسة في الجامعات الخاصة في مصر إذ تتراوح بين ١٥ - ٢٥ ألف جنيه مصري سنوياً فيما يصل متوسط المصروفات الدراسية بالجامعة الأمريكية إلى ١٤ ألف دولار في السنة (٨٤ ألف جنيه مصري وهناك إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري حيث إن معايير القبول في الجامعات الحكومية والخاصة تعكس بوضوح تحيزها للطبقة الغنية في المجتمع ففي عام ٢٠١٣م كان الحد الأدنى للقبول بكليات الهندسة في الجامعات الخاصة ٧٥% وفي المقابل ٩٤.٣% في الجامعة الحكومية وكانت كليات الإعلام والفنون التطبيقية والسياسة والاقتصاد والتجارة تقبل الطالب الحاصل على ٦٠%، في حين في الجامعات الحكومية تقبل من مجاميع ٩٣.٣%، ٩٢.٧%، ٩٢%، ٧٢.٩% على التوالي، ليس ذلك فقط بل التعليم الحكومي يلزم الطلاب بشروط التوزيع الجغرافي وهذا غير موجود بالقطاع الخاص. (محمد النصر محمد، ٢٠١٥، ص ٢٨٨).

وما زالت تلك الفروق موجودة حتى عام ٢٠١٦م وكان بتنسيق هذا العام تقبل كليات الهندسة الحكومية من مجموع ٩٣% في حين الجامعات الخاصة تقبلهم من ٨٠% هذا على سبيل المثال، وكليات الطلب بالجامعات الحكومية تقبل من ٩٨% في حين الجامعات الخاصة تقبل من مجموع ٩٠%، وذلك يعني عدم تكافؤ الفرص التعليمية في القبول والالتحاق بالجامعات حيث تكون الفرص التعليمية من نصيب الطلاب الأغنياء وليس من نصيب الطلاب الموهوبين وذوي القدرات، بالإضافة إلى وجود بعض الكليات مثل كلية الإعلام بجامعة القاهرة وتقتصر القبول على منطقة القاهرة الكبرى مما يشكل ظلم لطلاب الأقاليم الأخرى.

٢. نشأة الجامعات الأجنبية وما يترتب عليها من التمييز في مستويات التأهيل التي يحصل عليها الخريجون وما تتيحه لهم من فرص، فهناك تفاوت واضح في مستوى التأهيل بين خريجي الجامعة الأمريكية على سبيل المثال، ومستوى خريج الجامعة المصرية، وهو التمييز الذي سوف يمتد إلى الجامعات الأجنبية الأخرى، وما يستتبعه هذا من تحسين شروط دخول خريجي هذه الجامعات إلى سوق العمل، وبالتالي الفرص المتاحة أمامهم، مقارنة بأقرانهم من خريجي جامعات المصرية في نفس التخصص (حسن محمد حسان ، محمد حسنين العجمي ، ٢٠٠٨ ص ٨٠)

٣. تعميم أقسام اللغات بالمصروفات في كل كليات الجامعات المصرية الحكومية، كما هو الحال في كليات الاقتصاد والعلوم السياسية والتجارة والحقوق، وما له من تأثيرات سلبية حتى على الطالب المتفوق، إذ سوف يجد نفسه في النهاية يتعلم تعليماً من الدرجة الثانية في نفس الكلية مع قرينه الذي قد يكون حصل على مجموع أقل منه لكنه تخرج في مدرسة لغات وقادر على دفع المصروفات. فضلاً عن التمييز في مستويات التأهيل التي يحصل عليها الخريجون في الكلية الواحدة، نتيجة لتنوع لغة التدريس بها بين أقسام مجانية تدرس باللغة العربية، وأقسام غير مجانية للدراسات باللغات الأجنبية .

٤. تنامي الدعوة إلى تخفيض عدد الملتحقين بالجامعات تلك الدعوة التي تتنافى مع اعتبارات العدالة كما تتنافى مع اعتبارات الكفاءة، والتي جاءت تماهياً مع رأي البنك الدولي بالتركيز على التعليم الأساسي كونه الأساس في عملية التنمية، والتقليل من الأهمية النسبية لدور التعليم العالي في الدول النامية ومن بينها مصر. إلى جانب بروز العديد من المؤسسات التي أصبحت تؤدي دورها كجماعات ضغط، من أجل الحفاظ على

المصالح المهنية لأعضائها، وكان لبعض هذه المؤسسات، كمنقابة الأطباء ومنقابة المهندسين بعض المطالب المتعلقة بالتعليم العالي، ومن ذلك المطالبة بتقليص أعداد المقبولين بكليات الطب والهندسة، وكذلك كانت نوادي هيئة التدريس تمارس الضغط من أجل تحسين جودة وكفاءة التعليم الجامعي، وهي المطالب التي كانت تصب في النهاية في تقليص الأعداد المقبولة بالجامعات، على الرغم من أن نسبة الملتحقين بها لم تصل إلى المستوى العالمي ٤٠% من إجمالي الشريحة العمرية (٢٣-١٨) سنة حيث وصل عدد المقيدون في التعليم العالي من هذه الشريحة العمرية في مطلع الثمانينات ١٠%، ووصلت هذه النسبية أواسط التسعينات إلى حوالي ١٩% في حين وصلت في العام (٢٠١٦ - ٢٠١٧) إلى ٣١.٢% (حسان محمد حسان ، ٢٠٠٧، ص ١٤٥) ولم تصل إلى المستوى العالمي حتى الآن .

٥. فالمؤشرات الكمية للاستيعاب في كافة مراحل التعليم العام: الابتدائي فالإعدادي فالثانوي العام والفني وكذا التعليم العالي والجامعي، تؤكد على فشل السياسة التعليمية الحالية والتي تنتهجها وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، دون تحقيق التكافؤ في فرص التعليم، فالسياسة التعليمية الحالية في مصر لا تحقق الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والسياسية والتنموية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين أفراد المجتمع المصري". وفي الصحف الرسمية (هاني هلال، ٢٠٠٨)، إشارة إلى بوادر الأخذ بهذه الدعوات فتم تخفيض ميزانية التعليم العالي في الفترة الأخيرة بمقدار ٦٠٠ مليون جنيه ذهبت لتطوير التعليم الأساسي، كما تم تخفيض أعداد المقبولين في كليتي الطب والصيدلة في إطار منظومة تحقيق الجودة كما جاء على لسان وزير التعليم العالي.

١. اتساع ظاهرة الدروس الخصوصية تحت ضغط الحاجة الملحة إلى التفوق - كما نعتقد - وقصور النظام التعليمي عن القيام بواجباته ليعمل بها مدرسون وأساتذة جامعيون، رغم أن القانون يحظر عليهم ذلك من الناحية النظرية الأمر الذي أضعف تماماً من قوة الدفع الرامية إلى تحقيق المساواة منذ الحقبة الناصرية وحتى الآن. وما تعنيه هذه الظاهرة من أن النظام التعليمي في مصر يتم خصصته بشكل غير مباشر ليتعاطم الإنفاق العائلي/ الأسري على التعليم رغم ضمان مجانيته بنص الدستور المادة (٢٠) رغم عدم قدرة الأسرة المصرية على تحمل هذه الأعباء إذ يوجد ٥٢.٧% من الأسر المصرية تحت خط

الفقر وفقاً لتقديرات البنك الدولي سنة ٢٠٠٠ حيث تتأثر فرص التعليم غالباً بالأصول الاجتماعية والاقتصادية للطلاب، ويكاد يكون الوضع الاقتصادي هو المدد الأساسي لمستوى ومضمون تعليمه، فالتعليم، منهجاً وإدارة ونظماً وقبولاً وسياسة يتحيز بدرجة كبيرة لصالح الأغنياء ضد الفقراء. وفي هذا تذهب إحدى هذه الدراسات (خضر، ٢٠٠٧)، ان ٨٠% من الطلاب من أبناء الأسر الفقيرة بالريف يحصلون على درجات منخفضة في امتحان الشهادة الثانوية العامة- المؤهلة للجامعة- مقابل ٥٠% من أبناء الأسر الغنية يحصلون على درجات مرتفعة بفعل تعزيز عامل "الدروس الخصوصية (حسن محمد حسان ، محمد حسنين العجمي ، ٢٠٠٨ ص ٨٠)

٢. الجدل حول مكتب التنسيق الجامعي، ومدى كفاءته في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فهناك من يرى أنه بمتابعة نظم القبول في الجامعات المصرية أخذاً بترتيب المجموع الكلي لدرجات الطالب في امتحان الثانوية العامة والتوزيع الجغرافي بهدف توطيد الكفاءات إلى جانب اجتياز اختبار القدرات والاختبارات الشخصية عند الالتحاق ببعض الكليات والمعاهد التي تستلزم لياقة خاصة كالفنون الجميلة والتربية الرياضية والخدمة الاجتماعية، يعتبر مقياساً عاماً أقرب إلى العدالة ومعياراً مجرداً للدلالة على استعداد الطالب، مع التحفظ على أن تلك الاستعدادات ترتبط بالأصل الاجتماعي والاقتصادي للطالب، وأن السعي نحو إلغاء هذا المعيار واستبداله بمعايير أخرى (اختبارات القبول بالجامعات، إضافة سنة تأهيلية بعد الثانوية العامة .. الخ) يعد استهدافاً وضرباً لفكرة المساواة وتكافؤ الفرص حيث يتحول معيار الحصول على الدرجات الاعلى، وهي التي حصل عليها الطلاب دون ان تعرف أسماؤهم عند التصحيح في الثانوية العامة إلى معيار يتسم بالشخصية بناء على المعايير المقترحة هانى محمد محمد بهاء الدين، ٢٠١٧، ص ٣٢).

وهناك من يرى أن الاحتكام لمعايير مكتب التنسيق دون مراعاة أدنى اعتبار لرغبات الطالب أو ميوله أو قدراته، التي يجب أن ينميتها نظام التعليم ما قبل الجامعي، ويوظفها نظام الالتحاق بالجامعة، كل ذلك يعد انتهاكاً حقيقياً لمبدأ تكافؤ الفرص، والذي لا يستقيم معه القول بأن مكتب التنسيق هو الضمان الوحيد لمواجهة حالات الفساد أو المحسوبة عند التوزيع، ذلك لأن معظم الطلاب يوزعون على كليات لا تناسب ميولهم الحقيقية، وهو ما

يؤدي إلى إهدار قدراتهم وإهدار إمكانية تحقيقهم قدرًا من التميز، بما يحقق ذاتهم ويفيد الوطن. إلى جانب أن شهادة الثانوية العامة، لا يحصل كل طلابها على فرص متساوية في الإعداد والتأهيل لدخول امتحانها، بسبب الدروس الخصوصية وتكلفتها، ونوعية المدارس الثانوية، والتي تقدم مستويات متفاوتة من الخدمة التعليمية، تهدر من الأساس مبدأ تكافؤ الفرص، الأمر الذي يجعل من نظام التنسيق الذي قصد به تكافؤ الفرص نهاية محبطة لآمال الكثيرين.

ورغم هذه الاختلالات بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كما أقرتها الدراسات إلا أن هناك على الجانب الآخر من يرى ان مظاهر التميز في الواقع التعليمي المصري قصد بها تكافؤ الفرص. فالجامعات الخاصة أصبحت مكوناً أساسياً في بنية التعليم في مصر، وهي تقوم بدور في استيعاب الطلب على التعليم الجامعي، والذي تعجز الجامعات الحكومية عن الوفاء به كاملاً. ولا يوجد فجوة طبقية بين الفقراء والأغنياء مرجعها الجامعات الخاصة والأجنبية وأقسام اللغات في بعض الكليات، وليس هناك مؤشرات على شعور طبقي عدائي متبادل، ولكل من يريد التعلم بلغة أجنبية فهو يدفع أعباء هذا التعليم، وليس لهذا الوضع أي علاقة بالطبقية أو تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي.

ولنفس الدواعي جاءت "تجربة التعليم المفتوح" في عام ١٩٩١ كبداية في جامعتي الإسكندرية والقاهرة، وامتدت بعد ذلك لبعض الجامعات الأخرى، إلا ان التجربة شابها القصور في كثير من جوانبها، ولم يكتب لها النجاح المأمول لمجيئها متعجلة لم تأخذ وقتها الكافي من التخطيط والإعداد، فضلاً عن النظرة المجتمعية لهذا النوع من التعليم على أنه تعليم من الدرجة الثانية، وباب خلفي للجامعات النظامية التقليدية يلجأ إليه الدارسون غير القادرين أصحاب الحظ العاثر بسبب تدني معدلاتهم التعليمية أو ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية، وحرموا من الالتحاق بالتعليم الجامعي التقليدي. (حسن محمد حسان ، محمد حسنين العجمي ، ٢٠٠٨ ص ٨٠)

ومع تزايد وتيرة التحولات وكما هو الحال مع كل تحول يطفو على السطح الاجتماعي تساؤل مفاده: التعليم الاجتماعي لمن؟ للقلة، أم للكثرة، أم للجميع؟ هل هو حق ام ميزة؟ هل هو وسيلة لتدعيم التباين أو تحقيق المساواة؟ لمن يجب أن يفتح أبوابه؟ هل يكون معيار الاختيار "اصطفائياً"؟ أو على أساس "الجدارة"؟ أو المساواة في الفرص؟ فعلى الرغم م أن

سياسة المساواة في القبول لتحقيق ديمقراطية التعليم الجامعي قد ثبتت وترسخت في كثير من الجامعات الأمريكية والأوروبية، وكذلك العربية ومن بينها مصر إلا أنها لا تزال محل نقاش واختلاف والسبب في ذلك ليس فقط لأنها تؤدي إلى تغيرات جوهرية وإعادة ترتيب للولويات لكن أيضاً لارتباطها "بصراع الأقليات" في سبيل الحصول على مزيد من الحقوق.

ويقصد بسياسة المساواة في القبول **Egalitarian Admission policies** السياسة التي من خلالها يستطيع كل فرد في المجتمع أن يجد نوعاً من التعليم بعد المرحلة الثانوية يتناسب وقدراته ودون الحاجة إلى اجتياز اختبار قبول. فهناك العديد من علماء التربية (أشبي Ashby وجوزيف كاتز Joeph Katz وجورج بيرادي G.Berrday وكنس كلارك K.Clark) ممن أكدوا على ضرورة اتباع هذه السياسة في قبول الطلاب في عصر تفجرت فيه المعرفة وأصبح من حق كل إنسان أن يحصل على نصيبه من التعليم العالي، لما في ذلك من فائدة للفرد والمجتمع، كما أكدوا أيضاً على ضرورة التغلب على المشكلات الجوهرية التي قد تعوق تطبيق هذه السياسة في بعض معاهد التعليم العالي والتي قد تتمثل في ازدياد معدل الطلب على الالتحاق مقابل محدودية الأماكن والإمكانات مما يضطر هذه المعاهد إلى رفع متطلبات القبول إلى الحد الذي قد يثير الكثير من التساؤلات حول إقرارات خاصة بتلك المتطلبات وما إذا كانت تحكمها فعلاً عوامل تربوية أم أنها تبني على عوامل متعلقة فقط بمحدودية الموارد مقابل زيادة الطلب. (Brubacher,2012,p82)

وفي المقابل وجدت هذه السياسة نقداً حاداً من العديد من علماء التربية (دوركا فيرث Dorka Fueth ونسبت Nesbet وسيمور هارز S.Harris وكوفمان Kaufman) وذلك على اعتبار أنها تؤدي إلى تدني في المستوى الأكاديمي وارتفاع معدلات التسرب واختفاء الدافعية للعمل وبذل الجهد لدى الطلاب وبالتالي فهي لا تقدم شيئاً يذكر للعملية التعليمية ذاتها وكل ما تراعيه هو الاعتبارات العرقية أو العنصرية و الطبقية. ويقدمون بديلاً لذلك سياسة الانتقاء كسبيل لتحقيق ديمقراطية التعليم الجامعي **Elitist Admission policies** والتي تركز على ديمقراطية الاستحقاق أي على تحديد من تتوافر لديه القدرات التي تساعده على الاستمرار والإفادة من هذا النوع من التعليم وذلك في ضوء حاجات المجتمع لما في ذلك من فائدة لكل من الفرد والمجتمع، ولا يزال أصداء هذا الجدل قائماً ما بين السكون والحركة وفقاً لمقتضيات الواقع الإجتماعي (Brubacher,2012,p85).

وبالمراجعة السوسيولوجية للواقع المصري وُجد أن سياسة الانتقاء في التعليم الجامعي ظهرت في أبرز صورها خلال مرحلة محمد علي امتدت حتى نشأة الجامعة المصرية لتستبدل بسياسة الإتاحة إلا أنها ما لبثت أن انتكست تحت ضغط مشكلة توفير التمويل اللازم للإتفاق على الجامعة، وحتى ثورة يوليو وإقرار مجانية التعليم الجامعي ليتحسن المؤشر بعد ذلك في اتجاه الإتاحة، وإن لم يصل إلى المستوى المطلوب، ومن خلال العرض السابق نخلص سوسيولوجياً إلى تعدد وتباين وجهات النظر لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية على أساس مفهوم محدد لطبيعة الإنسان والمجتمع، فهناك من يرى (الاتجاه المحافظ) أن التباين سمة أساسية في الناس، بينما يؤمن البعض الآخر (الاتجاه الليبرالي، الاتجاه الراديكالي) بأن الناس متساوون أصلاً، وأن التباين نتيجة للظروف الاجتماعية التي يتعرضون لها، وترى الليبرالية (صاحبة الاتجاه الإصلاحية) أن هذا التباين يمكن ان يتم خفضه بإصلاح النسق التعليمي نفسه، بينما يؤكد الاتجاه الراديكالي (صاحب الاتجاه الثوري) أن التغيير الحقيقي في النسق التعليمية يتطلب مزيداً من التغيير في بناء المجتمع، والتركيز على زيادة معدلات القبول لصالح الطبقات الدنيا بالمقارنة بطبقات الصفوة كوسيلة لإعادة تحقيق المساواة (عماد صيام ، ٢٠٠٥، ص ٣١)

وأياً ما كان مرد "التباين" يظل هو الحالة القائمة، والقاسم المشترك فيما بين الرأيين، وعليه يجب أن تكون المعالجة، إلا أنه يجب أن يؤخذ بعين النظر مجموعة من الاعتبارات: (Brubacher, 2012, p82)

- إن نمو وتزايد عدد الملتحقين بالجامعات مسألة صحية واتجاه محمود وعالمي على مستوى الدول المتقدمة، وإذا كان هذا هو حال هذه المجتمعات تبحث عن تزايد معدلات الإتاحة وهي على ما هي عليه من التقدم فمن باب أولى أن نبحث عن هذه الإتاحة أيضاً بالنظر إلى ما نحن عليه من تخلف بما يكمننا من تجاوز الفجوة المعرفية بيننا وبينهم.
- يجب أن يكون التعليم العالي متاحاً للجميع، حتى يمكن مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تحيط بنا، فمطالب المستقبل تفرض علينا أن نوفره لكل مواطن، كما فرضت علينا مطالب الماضي والحاضر أن نعمل على توفير التعليم الابتدائي (أو الثانوي) لكل فرد ، بصرف النظر عن قدراته الفردية أو وضعه الاجتماعي.

- ديمقراطية التعليم العالي - تكافؤ الفرص - عملية تمتد جذورها الحقيقية الى مستويات الأدنى في السلم التعليمي وهو ما يؤكد خبراء السياسات الاقتصادية. الأمر الذي تصيح معه الإتاحة الكاملة في التعليم الجامعي أمراً غير قابل للتحقق الفعلي إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار عمليات الانتقاء التي تتم في مرحلة ما قبل الجامعة.

أما فيما يتعلق بالمعالجة فيمكن أن توجه الجهود في اتجاهين:

الأول: يتجه نحو توحيد معايير القبول الجامعي بين الجامعات (حكومية/خاصة/أجنبية) ومراعاة متطلبات الجودة التعليمية في كل منها، واعتماد هذه الآلية أسلوباً من أساليب تطوير التعليم الجامعي، حتى لا تتحول إلى مجتمع مستقطب يستطيع قادروه شراء تعليمهم بالجودة التي تميزها عن غير القادرين، وتجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص .Equal Opportunity

الثاني: يتحتم على التعليم الجامعي في ظل إخفاقه في تحقيق تكافؤ الفرص، وفي ظل الطلب الاجتماعي المتزايد التوجه إلى أنماط جديدة من التعليم، أكثر مرونة، وقدرة على الاستيعاب، والانتشار والإفادة من التكنولوجيا الحديثة، بما يعالج مناحي القصور القائمة ويتيح فرصاً تعويضية لمن لم تمكنهم ظروفهم من الالتحاق بالجامعة. كالتعليم عن بعد بوصفه بوتقة أكبر تضم التعليم المفتوح وغيره من أنظمة التعليم الحديثة الأخرى كالجامعة الافتراضية، والجامعة الإلكترونية والتعليم المستمر والتعليم بالمراسلة .. ألخ تختفي بموجبه حواجز الزمان والمكان، وأصبح أمراً ملحاً تفرضه الفروق الفردية بين الأفراد وأن الطلاب يتفاوتون في قدراتهم واستعداداتهم وكذلك فيما يناسب كلاً منهم من طرق في التعلم وعلى ذلك يجب ان يتاح لكل طالب نوع التعليم العالي الذي يتناسب مع قدراته واستعداداته مما يجعله ينمو إلى أقصى درجة تسمح بها هذه القدرات وتلك الاستعدادات مع مراعاة أن طبيعة هذا العصر تفرض علينا أن يكون التنوع في مؤسسات التعليم الجامعي والتوزيع الجغرافي لها، والأخذ بأساليب وأنماط جديدة للتعلم "تنوعاً" في إطار الوحدة وليس تشتتاً واختلالاً في توازن الوظائف والاختصاصات بما يحقق حاجات المجتمع ويجسد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويخفف الفاقد في مجال بناء الإنسان.

رابعاً: علاقة مجانية التعليم بتكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي في ضوء التحديات الراهنة:

استكمالاً لمجانية التعليم وتكافؤ الفرص كان تحييد العامل المادي أحد الوسائل المستخدمة في تحقيق ذلك. كونه أبرز عقبة يمكن أن تحول بين الفرد والتعليم، ومن ثم يجب أن لا يحرم فرد من الالتحاق بالتعليم أو مواصلته بسبب فقره أو ما شابه ذلك من معوقات مادية.

وتحتل الإجراءات الرامية إلى تذليل المعوقات المادية، مكان الصدارة في تجارب معظم الشعوب، وتتركز في مجموعة من الإجراءات أهمها : تأكيد مجانية التعليم، من المساعدات للمحتاجين، تيسير الحصول على القروض الميسرة للدارسين، توفير وسائل مواصلات بأسعار معقولة، نشر الجامعات بشكل يفتضي عدم تركيزها في مناطق دون أخرى، العناية بصحة الدارسين بتغذيتهم وعلاجهم إلى غير ذلك، ورغم تعدد الإجراءات تأتي مجانية التعليم كأقدم وأشهر الإجراءات التي يلجأ إليها لتأكيد المساواة أمام الفرص التعليمية المتاحة.

فإن مجانية التعليم في الجامعة قد انتهت تماماً ففي ظل الإرتفاع المجنون في سعر الورق، وفي تكلفة الطباعة، ارتفع ثمن الكتب والمذكرات، ولهذا لا يدفع الطالب أقل من خمسمائة جنيه سنوياً ثمناً للكتب والمذكرات التي يحتاجها، وبخاصة أن المكتبات في الكليات تفتقر إلى الكتب والمراجع اللازمة للدراسة بسبب ضعف إمكانياتها المادية، فضلاً عن المشروعات البحثية التي تتطلب خامات ومواد تعليمية غير متوفرة بالكلية، تستنفذ طاقات المتعلمين، كما أنها تستنزف إمكانياتهم المادية.

وبذلك يتحول التعليم العالي تدريجياً إلى آلية لتكريس الفوارق الاجتماعية. وفي أوائل التسعينات قامت الحكومة بفرض رسوم صغيرة على كافة مستويات التعليم، وأعيدت المصروفات في مستوى الدراسات العليا (دبلوم، ماجستير، دكتوراه)، إلا أنه لم يحدث مساس بمجانية التعليم على مستوى الدرجة الجامعية الأولى على هذا النحو، وأصبح التعليم سلعة داخل سوق يحكمه قانون العرض والطلب ولا يقدر عليه إلا فئة قليلة مع تنامي التعليم الخاص والأجنبي، وتعميم أقسام اللغات بالمصروفات في كل الكليات، ولا يزال الحديث عن المجانية وارداً ومتجدداً كلما اشتدت الأزمات والضغط الاقتصادية ما بين مؤيد ومعارض، ولكل تفسيراته ومبرراته.

المعارضون يرون إلغاء هذه المجانية على أنها لم تكن فيما مضى سوى أداة استخدمها النظام السياسي وأكد عليها كسباً لقلوب الناس ودغدغة مشاعرهم لكي يكسب شعبيته ومن ثم شرعيته. وكان الوجه الآخر للعملة هو التزام الدولة بتشغيل الخريجين وضمان توظيفهم ولا يزال اللعب بهذه الورقة - المجانية - قائماً كوسيلة لنفس الغاية. ويقولون بانتهاء عصر الاتكال على الدولة، وأن الدولة لم تعد مؤسسة خيرية تعلم وتسكن وتوظف .. الخ. كما أن التعليم سلعة وبأن كل سلعة وكل خدمة لها تكلفتها، وأنه طبقاً لمبدأ العرض والطلب ليس من حق الإنسان أن يتعلم طالما ليس معه تكلفة ومصاريف تعليمه. لأن مشاركة الدارس في تحمل نفقات تعليمه ستجعل منه وحدة قادرة على الاستفادة مما يقدم له من تعليم بالكم والكيف المطلوبين. وعلى ذلك يشيرون أن التعليم الخاص أفضل من الحكومي وفاعلية، كما هو الشأن في المشروعات الحكومية ومؤسسات القطاع العام. وأن تطبيق هذه المجانية "بحذافيرها" يصلح فقط كنوع من الرفاهية الذهنية، لا يسمح به الوضع الاقتصادي للمجتمع المصري، فالدولة تتحمل عبئاً ثقيلاً في الإنفاق على التعليم، وأنه ليس في استطاعتها أن تنفق عليه معدلاً أكبر مما تنفق حالياً وهي في حاجة إلى مزيد من التمويل.

ويرون أن المجانية في حد ذاتها هي السبب في تدهور مستوى التعليم، وغلبة الانتشار العددي (الكمي) على حساب الكيف (الجودة)، وقصور البنية التعليمية (منشآت وتجهيزات)، واستخدام هذه المجانية رخصة للرسوب عملاً بثقافة "أبو بلاش كتر منه"، فضلاً عن تزايد عدد خريجي الكليات النظرية مقارنة بنسبة الخريجين الفنيين والعمليين، وتركيز المناهج على ملكة الحفظ دون الاهتمام بالقدرات الخلاقة والعملية لدى الدارسين مما ترتب عليه مشكلة البطالة من خريجي الجامعات. ورغم ذلك فهناك تحيز حكومي واضح للتعليم الجامعي مقارنة بالتعليم ما قبل الجامعي، يؤكدته تقارب مخصصات التعليم الجامعي ذا القيد الأقل من مخصصات التعليم ما قبل الجامعي ذا القيد الأكبر، وتأكيد المقارنات أن العائد الخاص من التعليم في مصر بالنسبة للتعليم الأساسي والثانوي أقل منه في البلاد الأخرى. في الصفوف التالية على عكس ما يذهب إليه البنك الدولي الرافض لمجانية التعليم الجامعي بزعم أن العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الأساسي أعلى من عائد التعليم الثانوي، وهذا أعلى من التعليم العالي، بل أشارت بعض دراساته إلى أن عائد التعليم العالي قد يكون عائداً سلبياً، ويدعون أن مجانية التعليم العالي تستفيد منها الشرائح الاجتماعية العليا والوسطى.

أما المؤيدون فيرون أن مجانية التعليم هي قضية اجتماعية بامتياز لا علاقة لها على الإطلاق بالنظام القائم ولا ترتبط بأيدولوجية معينة بل تمثل مكاسب جاهد الشعب عبر تاريخه للحصول عليها وأصبحت حقاً دستورياً لا يمكن المساس به، ويقولون من يدفع للنظام التعليم أو أي نظام آخر هو المجتمع كله في الحقيقة. فالذي يدفع للتعليم هم المصريون. المشكلة في هذه الحالة ان المصريين يحدث لهم نوع ما من الخديعة مؤداها أنه عندما تصرف الدولة معنى ذلك أن المجتمع لا يصرف. وهذا خطأ لأن الدولة تصرف من مال المجتمع عبر سداده للضرائب التي تختلف من فرد إلى آخر حسب مقدار الثرة ليستفيد الجميع.

أما عن تسعير الخدمات التعليمية بقيمتها السوقية سيجعلها ليست في متناول أولئك الذين يعيشون عند خط الفقر وتحتة بمعنى أنه ليس في استطاعة جميع الدارسين تحمل جميع نفقاتهم التعليمية بالنظر إلى المستويات الاقتصادية والأحوال للمجتمع المصري، وفي هذا تذهب إحدى الدراسات، إلى أن أرقام المتسربين في السنوات الأولى من التعليم العالي ترجع في غالبيتها إلى صعوبة مالية تواجه هؤلاء المتسربين لا في مواجهة نفقاتهم التعليمية فحسب بل في مواجهة الظروف المعيشية لهم كذلك تلك هي حقيقة الأمر في الدول النامية على وجه التحديد حيث تقوم أعداد كبيرة من الطلبة بالجمع بين العمل والدراسة. لذلك تتمسك بعض المجتمعات غنيها وفقيرها ب مجانية التعليم باعتبارها الاستثمار الكفيل والخروج من حالة الفقر والافتقار التي تعيشها الدولة الفقيرة، والدافعة إلى المزيد من التقدم في حالة الدول المتقدمة، فهناك دول رأسمالية مثل ألمانيا وفرنسا وبعض الدول الاسكندنافية مازالت تتمسك ب مجانية التعليم في جميع مراحلها بما فيها التعليم العالي وما بعده حتى مستوى الطلاب الدوليين. وطبقاً للمبدأ الأخلاقي لا يجوز حرمان الإنسان من حقه في التعليم طالما يتوافق وقدراته الذهنية والعقلية فالتعليم حق لمن يقدر عليه، ليس مادياً ولكن فكرياً ومعنوياً، فالقدرة هنا تفوق البعد المادي. اما الحديث عن التعليم الخاص ودعاوي إلغاء المجانية فتتشابه مع حد كبير مع الدعاوي التي كانت تطلق على القطاع العام تمهيداً لبيعه، وفرض نظام الخصخصة والاتجاه نحو السوق ما يجعل هذه المشابهة لا تستقيم مع الحالة الجامعية بين التعليم الخاص والحكومي (هانى محمد بهاء الدين ، ٢٠١٧، ص ٢٠).

وأما ما تتحمله الدولة من إنفاق على التعليم فيعاني القصور أو ما يعرف "بالفجوة التمويلية" خصوصاً إذا ما جرت المقارنة بين أقطار العالم ذات التعليم المتطور، حيث يتراوح

ما ينفق على التعليم ما بين ٦-٧.٥% سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول المتقدمة وبعض الأقطار العربية، وتنفق إسرائيل ما بين ٧%-٧.٥% سنوياً. في حين أن متوسط ما ينفق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال السنوات العشر الماضية - ماقبل ٢٠٠٤/٢٠٠٥- تتراوح ما بين ٤-٤.٥% وأن نسبته إلى الإنفاق العام من الموازنة السنوية ما بين ١٤-١٥%، في حين أنفقت تونس خلال تلك الفترة حوالي ٧% من الناتج، ٢٠% من الإنفاق، والمغرب حوالي ٥% من الناتج، ٢٥% من الإنفاق. وفي حين تبلغ تكلفة الطالب في التعليم الجامعي في مصر حوالي (٦٠٠ دولار) في السنة، تبلغ تكلفته في إسرائيل حوالي (٥.٨٧٢) وفي اليابان (٥.٧٣٠) وفي أمريكا (٧.٠٠٥) وفي ألمانيا (١٠.٩٠٠) (وفي تونس) ١.٥٢٥ (وفي المغرب (٨٧٧) وفي تركيا (١.٠١٨) دولار في سنة (حامد عمار، ٢٠٠٨، ص ٤٥).

ومرد هذا التردّي التمويلي يرجع في الأساس إلى قصر جهود التنمية وفقاً لما تقرره إحدى دراسات المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا على أن تصوير مجانية التعليم على أنها مشكلة أساسية، ربما لا يكون تصويراً دقيقاً، مثلها مثل كثرة السكان، هذه الكثرة ليست هي المشكلة في حد ذاتها، وإنما أصبحت مشكلة لأن جهود التنمية تقصر عن ملاحظتها، وهناك دول عربية تطبق مبدأ مجانية التعليم في جميع المراحل، ولا يمثل ذلك مشكلة بالنسبة لها، والسبب في ذلك أنها تتمتع بوفرة أو قدرة اقتصادية تمكنها من ذلك. ومن هنا فالذي يمثل مشكلة بالنسبة لمصر، هو قصور إمكانيات الدولة عن الوفاء بما تتطلبه المجانية من صور إنفاق عديدة. وتضيف دراسة (مجدى عزيز إبراهيم، ٢٠٠٠، ص ٦٤) أنه رغم الزيادة المطلقة وما تتحمله الدولة في الإنفاق على التعليم تظل الفجوة قائمة بين الواقع والمطلوب من أجل تعليم المستقبل بسبب الأجور التي تستنزف النصيب الأكبر من الميزانية، بحيث لا يتبقى لخدمة العملية التعليمية غير الجزء اليسير.

وتأسيساً على هذا يمكن تفسير تدهور مستوى التعليم، وقصور البنية الجامعية، ومراعاة أن معدل الاستيعاب في الشريعة العمرية من ١٨-٢٣ سنة لم يصل بعد إلى المؤشرات العالمية، وأن بطالة الخريجين مردها منطق السبعينات الذي رمى بالتخطيط عرض الحائط. ولم يوازن بين التطبيق الفوري للمجانية، وما تقتضيه من تدفق طلابي، وأعباء مواجهة هذا التدفق، والسوق اللازمة لاستيعاب خريجي هذا النوع من التعليم فيما بعد، وليس

ثمة تحيز في الإنفاق على التعليم الجامعي على حساب التعليم الخاص بل هو واقع تفرضه طبيعة المرحلة ومتطلباتها والأهداف المعلقة عليها، إضافة إلى تيارات العولمة وما تفرضه من تحيزات معرفية (هانى محمد بهاء الدين ، ٢٠١٧، ص ٢٢).

أما المحافظون فيحاولون التوفيق بين المعارضين والمؤيدين والوقوف موقفاً وسطاً اعتقاداً منهم أن هذه المجانية يجب ان تتحرك في سياق ما يعرف بالتوازن الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية المتباينة، ووضع حقائق في نصابها الصحيح. فمجانية التعليم ليست سوى وسيلة لهدف وهو التعليم، وسيلة لضمان انتشار التعليم وعدم التمييز بسبب القدرة المالية. فالتعليم هو الهدف والمجانية وسيلة، وهي ليست الوسيلة الوحيدة ولا دائماً الأكثر كفاءة. ولا ينبغي بحال من الأحوال أن تخط بين الوسائل والأهداف، وعلى هذا تعددت مقترحات ترشيد أو ضبط المجانية فهناك المقترحات الدولية طبقاً للورقة التي قدمها اليونسكو للمؤتمر الخامس لوزراء التربية العرب في يوليو ١٩٩٤ وعنوانها "التعليم من أجل التنمية: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، تم تحديد سياسة تعليمية في مصر ي ضوء التكيف الهيكلي يمكن تلخيصها على النحو التالي (هانى محمد بهاء الدين ، ٢٠١٧، ص ٢٧).

- مجانية كاملة في مرحلة التعليم الأساسي.
 - المجانية في المراحل التالية للطالب الملتزم بوظيفته الاجتماعية، بمعنى قصر المجانية على الطالب المتفوق
 - يستبعد من المجانية القادرون الذين ارتضوا طوعية الإنفاق في التعليم الخاص بمرحلة التعليم الأساسي بمحض إرادتهم ، وبناء على اختيار كامل من أولياء أمورهم، فليس من المقبول ان يتمتعوا بالتعليم المجاني في الثانوي أو الجامعة.
 - الدراسات العليا بمصروفات.
 - المتفوقون يتمتعون بالمجانية في كل المراحل التعليمية، ويمنحون المكافآت، وحتى ولو بدأ تعليمهم بالتعليم الخاص، ويتمتعون بالمجانية أيضاً في الدراسات العليا.
- وعلى ماسبق يمكن التأكيد أن هناك علاقة بين مجانية التعليم الجامعي وتكافؤ الفرص التعليمية له فلا بد من التنبيه على السياسة المقترحة أن لا تمس بالمجانية وإنما تضعها في إطارها الصحيح فتزيد من مسئولية الدولة تجاه النابهين والمتفوقين - القادرنى وغير

القادرين مالياً - بشكل أكثر فاعلية مما يستحقها، ودعوة القادرين في تمويل التعليم الجامعي، والتوسع في الصيغ الواسعة كالمناهج الدراسية والقروض، والدعوة إلى الاستقلال المالي وحرية الإدارة، وأخيراً تبقى الرؤى الثلاث مطروحة - المؤيدين والمعارضين والمتحفظين - خياراً شعبياً يحدده أصحابه، والمنفعين به، وأصحاب المصلحة فيه.

وأن يحصل جميع طلاب التعليم الجامعي على فرص متكافئة من الخدمات والمكونات التعليمية على مستوى جميع الجامعات المصرية وعلى مستوى جميع الكليات داخل نفس الجامعة وألا تستأثر جامعة دون باقي الجامعات بالجمهورية بالخدمات والاهتمام، وأيضاً ألا يفضل كلية أو عدة كليات على حساب باقي الكليات داخل نفس الجامعة مما يؤثر سلباً على جميع الطلاب المنتمين لتلك الكليات ويؤثر على مستوى تعلمهم، وتحصيلهم ومستوى المهارات التي سوف يكتسبونها، وتتمثل تلك الخدمات في المباني والمعامل والأجهزة والمعدات والمكتبات والرحلات العلمية والتعليم الإلكتروني والمشروعات وغيرها مما يقدم خدمة للطلاب داخل الجامعة يؤثر بالتأكيد على مستواهم ومهاراتهم المكتسبة من التحاقهم بالجامعة، ولا بد أن تكون هناك تكافؤ في مخرجات التعليم الجامعي من جميع الجامعات وجميع الكليات والتخصصات وأن تكون كل طبقات وفئاته المختلفة متمثلة بشكل يتناسب مع نسبة تواجدهما بالمجتمع وبذلك يكون قد تحقق هذا المستوى بشكل مرضي.

وأن يستطيع كل فرد في المجتمع من الحصول على فرصة متكافئة مع الآخرين في الحصول على وظيفة أو عمل يتناسب مع مؤهله الدراسي. والتخصص العلمي الذي حصل عليه بالمرحلة الجامعية، وأن يكون التمييز بينهم على أساس الكفاءة والجدارة ومستواه في إنجاز عمله ويعتبر هذا المستوى محصلة جميع المستويات السابقة وله أهمية خاصة لأنه يمثل همزة الوصل بين النظام التعليمي وسوق العمل.

إجراءات البحث :

- أهداف الدراسة الميدانية: الوقوف على واقع مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة .
- أداة البحث :

- استخدم البحث الحالي استبيان خاصة بالطلاب * واستبيان خاص بأعضاء هيئة التدريس والطلاب وقد تم بناء هذين الاستبانتين من خلال * :
١. الدراسات الأدبية في مجال البحث
 ٢. الاستفادة من الدراسات السابقة في موضوع البحث .
 ٣. إجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض الطلاب وأعضاء هيئة التدريس .
- صدق وثبات أدوات البحث :

يقصد بالصدق أن تقيس الأداة ما أعدت لقياسه بالفعل ، وتوجد العديد من الطرق التي تستخدم في قياس صدق الاستبيانات ، وقد اتمدت الباحثة على طريقة صدق المحكمين ، حيث تم تعديل الاستبانتين في ضوء ملاحظاتهم ، وذلك سواء بالتعديل أو الإضافة أو الحذف ، وبلغت نسبة اتفاق السادة المحكمين البالغ عددهم (١٧) من أعضاء هيئة التدريس على عبارات الاستبانتين (٠.٨٨).

كما يقصد بالثبات أن تكون الأداة على درجة عالية من الدقة والاتقان فيما تزودنا به بيانات ، واستخدمت الباحثة طريقة إعادة التطبيق لقياس ثبات الاستبيان الخاص بالطلاب وبلغت درجة الثبات (٠.٨٤) ، وبلغت (٠.٨٦) لإستبيان أعضاء هيئة التدريس .

■ عينة الدراسة :

١. عينة أعضاء هيئة التدريس : بلغت عينة أعضاء هيئة التدريس (١٨٧) عضو هيئة تدريس ، وقد تم اختيار العينة بطريقة قصدية عشوائية بجامعة (الإسكندرية - عين شمس - سوهاج)
٢. عينة الطلاب : بلغت عينة الطلاب (٦٢٠) طالب من كليات (الطب - العلوم - الهندسة - التربية - الاداب - التجارة) بجامعة الاسكندرية ، وعين شمس ، وسوهاج .

المعالجة الإحصائية :

استخدمت الباحثة الأساليب التي تناسب بيانات الدراسة وتساعد على تحقيق أهدافها فقد قامت الباحثة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم :

* - انظر ملحق (١)

* - انظر ملحق (٢)

Statistical Package for the Social Sciences :Spss في إجراء التحليلات

اللازمة للدراسة ، والمتمثلة في:

١. حساب المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات الاستبيان .
٢. حساب الانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبيان.
٣. توضيح مقياس ليكرت الخماسي :

بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (كبيرة جدا ،كبيرة ، متوسطة ، ضعيفة ، ضعيفة جدا) مقياس ترتيبي ، والأرقام التي تدخل في البرنامج وهي (كبيرة جدا = ٥ ، كبيرة = ٤ ، متوسطة = ٣ ، ضعيفة = ٢ ، ضعيفة جدا = ١) ثم **Weights** تعبر عن الأوزان نحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً ، وهي عبارة عن حاصل قسمة ٤ على ٥ . حيث ٤ تمثل عدد المسافات (من ١ إلى ٢ مسافة أولى ، ومن ٢ إلى ٣ مسافة ثانية ، ومن ٣ إلى ٤ مسافة ثالثة ، ومن ٤ إلى ٥ مسافة رابعة) ، ٥ تمثل عدد الاختيارات. وعند قسمة ٤ على ٥ ينتج طول الفترة ويساوي ٠.٨٠ .
ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

جدول (١) المتوسط المرجح

من ١	إلى ١.٧٩	ضعيفة جدا
من ١.٨٠	إلى ٢.٥٩	ضعيفة
من ٢.٦٠	إلى ٣.٣٩	متوسطة
من ٣.٤٠	إلى ٤.١٩	كبيرة
من ٤.٢٠	إلى ٥	كبيرة جدا

نتائج البحث ومناقشتها:

بعد إجراء المعالجة الإحصائية لاستجابات أفراد العينة التي وقع عليها الاختيار في بعض تم التوصل للنتائج التالية:

أولاً : النتائج الخاصة بأعضاء هيئة التدريس

المحور الأول : أوجه القصور بمجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص .

تضمن هذا المحور (٢) عبارات ، تعبر عن أوجه القصور بمجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص ، وقد جاءت استجابات أفراد العينة حول عبارات هذا المحور كما يلي:

جدول (٢) النتائج الخاصة أوجه القصور بمجانية التعليم الجامعي وتأثيرها على تكافؤ الفرص في ضوء التحديات الراهنة.

الترتيب	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	م
٢	كبيرة جدا	١.٢٨٧	٤.٤٢	قلة الاهتمام باختبارات القبول للالتحاق بجامعةات	١
٥	كبيرة جدا	١.٢٥٤	٤.٢٩	خلل في توزيع المؤسسات التعليمية الجامعية على أقاليم الجمهورية	٢
٦	كبيرة	١.٧١٠	٤.١٠	زيادة النفقات والمصروفات المادية لبعض الكليات مما يحجب فرضا تعليمية على بعض الطلاب	٣
٨	ضعيفة	١.٤٣١	٢.٥٥	الفرص التعليمية للبنات أقل من الفرص المتاحة للبين	٤
١	كبيرة جدا	١.٢١٠	٤.٤٥	الأخذ بنظام التوزيع الجغرافي للطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعةات	٥
٣	كبيرة	١.١٢٦	٤.٣١	ضعف التوازن في اعداد هيئات التدريس ونوعياتهم بين الكليات المختلفة	٦
٧	متوسطة	١.٣٢٦	٣.٢٠	وجود قصور في الخدمات التعليمية بالجامعةات المصرية	٧
٤	كبيرة	١.١٢٤	٤.٣٠	قلة التسهيلات المادية التي تقدم للطلاب المتفوقين الراغبين في الدراسة بكليات ذات مصروفات عالية	٨
	كبيرة	١.٨٦١	٣.٩٥	الإجمالي	

يتضح من الجدول السابق أن:

١. جاءت العبرة رقم (٥)، والتي تنص على "الأخذ بنظام التوزيع الجغرافي للطلاب المتقدمين" بدرجة كبيرة جداً في المرتبة الأولى من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٤٥)، والانحراف المعياري (١.٢١٠)، وهي نسبة مرتفعة، مما يدل على أن التوزيع الجغرافي يعتبر من أشد أوجه القصور والتي يعمل على عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب.
٢. جاءت العبرة رقم (١)، والتي تنص "قلة الاهتمام باختبارات القبول للالتحاق بجامعةات" بدرجة كبيرة جداً في المرتبة الثانية من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٤٢)، والانحراف المعياري (١.٢٨٧)، وهي نسبة مرتفعة، مما يعني أن الكثير من الكليات لا تهتم باختبارات القبول للطلاب.

٣. جاءت العبارة رقم(٦)، والتي تنص على "ضعف التوازن في اعداد هيئات التدريس ونوعياتهم بين الكليات المختلفة" بدرجة كبيرة جدا في المرتبة الثالثة من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٣١)، والانحراف المعياري(١.١٢٦)، وهي نسبة مرتفعة

٤. جاءت العبارة رقم(٨)، والتي تنص على "قلة التسهيلات المادية التي تقدم للطلاب المتفوقين الراغبين في الدراسة بكليات ذات مصروفات عالية " بدرجة كبيرة في المرتبة الرابعة من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٣٠)، والانحراف المعياري(١.١٢٤)، وهي نسبة مرتفعة مما يدل على أن قلة التسهيلات المادية التي تقدم للطلاب المتفوقين الراغبين في الدراسة بكليات ذات مصروفات عالية يجعلهم غير قادرين على الاستفادة من فرص الالتحاق بهذه الكليات.

٥. جاءت العبارة رقم(٥)، والتي تنص "خلل في توزيع المؤسسات التعليمية الجامعية على أقاليم الجمهورية " بدرجة كبيرة في المرتبة الخامسة من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٢٩)، والانحراف المعياري(١.٢٥٤)، وهي نسبة مرتفعة .

٦. جاءت العبارة رقم(٣)، والتي تنص على "زيادة النفقات والمصروفات المادية لبعض الكليات مما يحجب فرضا تعليمية على بعض الطلاب " بدرجة كبيرة في المرتبة السادسة من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٢٩)، والانحراف المعياري(١.٧١٠)، وهي نسبة مرتفعة مما يدل زيادة المصروفات تحول دون التحاق الطلاب ببعض الكليات التي يرغبون بها .

٧. جاءت العبارة رقم(٧)، والتي تنص " وجود قصور في الخدمات التعليمية بالجامعات المصرية "بدرجة متوسطة في المرتبة السابعة من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٣.٢٠)، والانحراف المعياري(١.٣٢٦)، وهي نسبة متوسطة مما يعنى ان هناك قصورا ببعض الخدمات التعليمية التي تقدم للطلاب قد ترجع الى ضعف الموارد المالية للجامعات .

٨. جاءت العبارة رقم(٤)، والتي تنص " الفرص التعليمية للبنات أقل من الفرص المتاحة للبنين بدرجة ضعيفة في المرتبة الثامنة من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة

المتوسط الحسابي (٢.٥٥)، والانحراف المعياري (١.٤٣١)، وهي نسبة ضعيفة، مما يدل ان الفرص التعليمية للالتحاق بالكليات للبنات والبنين تكاد تكون متقاربة .

المحور الثاني : النتائج الخاصة بالآثار المترتبة على القصور في تكافؤ الفرص بالجامعات المصرية :

جدول (٣)

النتائج الخاصة بالآثار المترتبة على القصور في تكافؤ الفرص بالجامعات المصرية في ضوء في ضوء التحديات الراهنة

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	الترتيب
١	تعميق الفوارق الطبقية والحراك الاجتماعي بين الطلاب	٤.٢١	١.٥٤١	كبيرة جدا	٣
٢	اهدار الكفاءات لعدم التحاق الطلاب المتفوقين بكليات القمة لظروفهم المادية	٤.٤٠	١.٦٥٢	كبيرة جدا	١
٣	تدهور قيم المساواة والعدالة الاجتماعية	٤.٣١	١.١٢٨	كبيرة جدا	٢
٤	الصراع القيمي والاجتماعي بين طلاب الجامعة	٣.٣٥	١.٦٥١	متوسطة	٥
٥	ازدواجية في مستويات الخريجين تبعا للتوزيع الجغرافي	٤.١٧	١.٠٢٣	كبيرة	٤
٦	ضعفا التوازن بين الخريجين واحتياجات المجتمع بسبب التوسع في الكليات النظرية	٤.١٦	٢.٤٥١	كبيرة	٦
	المحور ككل	٤.١٠	١.٢٥١	كبيرة	

يتضح من الجدول السابق أن:

١. جاءت العبارة رقم (٢)، والتي تنص على " إهدار الكفاءات لعدم التحاق الطلاب المتفوقين بكليات القمة لظروفهم المادية " في المرتبة الأولى من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٤٠)، والانحراف المعياري (١.٦٥٢)، وهي نسبة مرتفعة مما يدل على ان المعوقات التي تعوق التحلق المتفوقين بكليات القمة يعمل على هدر الموارد البشرية للجامعة .

٢. جاءت العبارة رقم (٣)، والتي تنص على "تدهور قيم المساواة والعدالة الاجتماعية " بدرجة كبيرة جداً في المرتبة الثانية من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٣١)، والانحراف المعياري (١.١٢٨)، وهي نسبة مرتفعة مما يدل على ضعف العدالة الاجتماعية .

٣. جاءت العبارة رقم (١)، والتي تنص على "تعميق الفوارق الطبقيّة والحراك الاجتماعي بين الطلاب" بدرجة كبيرة جدا في المرتبة الثالثة من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٢١)، والانحراف المعياري (١.٥٤١)، وهي نسبة مرتفعة مما يدل على زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

٤. جاءت العبارة رقم (٥)، والتي تنص على "ازدواجية في مستويات الخريجين تبعا للتوزيع الجغرافي" بدرجة كبيرة في المرتبة الرابعة من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.١٧)، والانحراف المعياري (١.٠٢٣)، وهي نسبة مرتفعة .

٥. جاءت العبارة رقم (٥)، والتي تنص على "ضعف التوازن بين الخريجين واحتياجات المجتمع بسبب التوسع في الكليات النظرية" بدرجة كبيرة في المرتبة الخامسة من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.١٦)، والانحراف المعياري (١.٤٥١)، وهي نسبة مرتفعة ، مما يدل على التوسع في الكليات النظرية مما يقلل فرص التحاق الطلاب بالكليات العملية .

٦. جاءت العبارة رقم (٤)، والتي تنص على "الصراع القيمي والاجتماعي بين طلاب الجامعة" بدرجة متوسطة في المرتبة السادسة من حيث شدة الموافقة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.١٦)، والانحراف المعياري (١.٤٥١)، وهي نسبة مرتفعة ، حيث أن عدم تكافؤ الفرص التعليمية يزيد من الصراع الطبقي بين الطلاب .

ثانياً : النتائج الخاصة بالطلاب :

الإجابة على السؤال الأول : ما المعايير التي تم بناء عليها قبولك بكليتك؟
ما المعايير

جدول (٤) المعايير التي تم بناء عليها قبولك بكليتك

م	العبارة	العدد	النسبة
١	مجموع درجاتك في الثانوية العامة	٥٤٣	٨٧.٥%
٢	اجتياز اختبار القدرات الخاصي بالكلية	٢٨	٤.٥%
٣	روعيت ميولك ورغبتك في الالتحاق بهذه الكلية	٤٩	٧.٩%
	الإجمالي	٦٢٠	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

أن المعيار الأساسي لقبول الطلاب بهذه الجامعات هو مجموع درجات الطالب في الثانوية العامة، حيث أكد ذلك (٥٨٧.٠%) من عينة الطلاب، ويصرف النظر عن كفاءة هذا المعيار في التعبير عن المستويات الحقيقية للطلاب فإن هذا المعيار يؤخذ في الغالب بمفرده دون الأخذ في الاعتبار قدرات واستعدادات وميول الطلاب ما لا يتفق مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي يؤكد على ضرورة مراعاة هذه القدرات والميول في شروط القبول للالتحاق بالتعليم الجامعي.

الإجابة على السؤال الثاني : إذا كان لديك الرغبة في الالتحاق بكلية أخرى فما هي الأسباب

التي حالت دون تحقيق رغبتك في الكلية التي تريد الالتحاق بها ؟

جدول (٥) النتائج الخاصة بالأسباب التي حالت دون تحقيق

رغبتك في الكلية التي تريد الالتحاق بها

م	العبارة	العدد	النسبة
١	المصروفات والمستلزمات المادية للكلية التي تريد الالتحاق بها	١٤٩	٢٤.٠٣%
٢	مجموع درجاتك في الثانوية العامة لا يؤولك لذلك	٤٣١	٦٩.٥%
٣	الكلية التي ترغب الالتحاق بها تقع في مكان بعيد عن إقامتك	٤٠	٦.٤%
	الإجمالي	٦٢٠	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

أن السبب الرئيسي التي حال دون دخول بعض الطلاب لكليات يرغبونها كانت مجموع درجات الثانوية العامة، حيث أكد ذلك (٦٩.٥%) من عينة الطلاب الذين كانت لهم رغبة في دخول كليات أخرى غير كلياتهم، وهذا ما يتوافق مع النتيجة السابقة حيث إن الأخذ بنتيجة امتحان الطالب في الشهادة الثانوية كشرط أوجد في القبول في شأنه حرمان بعض الطلاب من دخول كليات يمكن أن يحققوا فيها تفوقاً، ويلي " المصروفات والمستلزمات المادية للكلية التي تريد الالتحاق بها" بنسبة (٢٤.٠٣%) ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة حسان محمد حسان، (٢٠٠٧) ، ثم أخيراً الكلية التي ترغب الالتحاق بها تقع في مكان بعيد عن إقامتك بنسبة (٦.٤%).

ملخص النتائج

١. أوضحت استجابات عينة أعضاء هيئة التدريس أن من نواحي القصور في تطبيق تكافؤ الفرص ما يلي :

- الأخذ بنظام التوزيع الجغرافي للطلاب المتقدمين، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٤٥) بدرجة كبيرة جداً ، مما يدل على أن التوزيع الجغرافي يعتبر من أشد أوجه القصور والتي يعمل على عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب
- يعد الاخذ باختبارات القبول للالتحاق بجامعة من مظاهر القصور في تكافؤ الفرص التعليمية ، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٤٢) ، بدرجة كبيرة جدا .
- أظهرت استجابات أعضاء هيئة التدريس أن " قلة التسهيلات المادية التي تقدم للطلاب المتفوقين الراغبين في الدراسة بكليات ذات مصروفات عالية " من مظاهر القصور بمجانية التعليم مما ينعكس سلباً على تكافؤ الفرص التعليمية ، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٣٠) ، بدرجة كبيرة وهي نسبة مرتفعة.
- أيدت عينة البحث أن "خلل في توزيع المؤسسات التعليمية الجامعية على أقاليم الجمهورية " من مظاهر ضعف تكافؤ الفرص للطلاب ، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٢٩) ، بدرجة كبيرة ، وهي نسبة مرتفعة .
- أظهرت استجابات أعضاء هيئة التدريس أن " زيادة النفقات والمصروفات المادية لبعض الكليات مما يحجب فرضاً تعليمية على بعض الطلاب " من وجه القصور بمجانية التعليم والتي تؤثر على تكافؤ الفرص التعليمية للطلاب بالجامعات ، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٢٩) ، بدرجة كبيرة وهي نسبة مرتفعة .

٢. من الآثار المترتبة على القصور في تكافؤ الفرص بالجامعات المصرية مايلي: -

- أكدت استجابات اعضاء هيئة التدريس بأن اهدار الكفاءات تعد من الآثار المترتبة على قصور تطبيق تكافؤ الفرص في الجامعات ، حيث حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٤٠) ، بدرجة كبية جداً، وذلك لأن الظروف الاجتماعية او الاقتصادية لبعض الطلاب المتفوقين قد تحول دون التحاقهم بكليات يظهرون فيها نبوغهم وإمكاناتهم العقلية.
- أن من آثار القصور في تكافؤ الفرص "تدهور قيم المساواة والعدالة الاجتماعية " ، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (٤.٣١) ، بدرجة كبيرة جداً، وهذه النتيجة تتفق مع

دراسة) أحمد محمد توفيق رستم ، والتي توصلت الى ان ضعف عدالة توزيع الفرص يؤى إلى تدهور قيم العدالة الاجتماعية

- أن المعيار الأساسي لقبول الطلاب بهذه الجامعات هو مجموع درجات الطالب في الثانوية العامة، حيث أكد ذلك (٥٨٧.٠%) من عينة الطلاب، وبصرف النظر عن كفاءة هذا المعيار في التعبير عن المستويات الحقيقية للطلاب فإن هذا المعيار يؤخذ في الغالب بمفرده دون الأخذ في الاعتبار قدرات واستعدادات وميول الطلاب ما لا يتفق مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي يؤكد على ضرورة مراعاة هذه القدرات والميول في شروط القبول للالتحاق بالتعليم الجامعي.

- أن السبب الرئيسي التي حال دون دخول بعض الطلاب لكليات يرغبونها كانت مجموع درجات الثانوية العامة، حيث أكد ذلك (٦٩.٥%) من عينة الطلاب الذين كانت لهم رغبة في دخول كليات أخرى غير كلياتهم، وهذا ما يتوافق مع النتيجة السابقة حيث إن الأخذ بنتيجة امتحان الطالب في الشهادة الثانوية كشرط أوجد في القبول في شأنه حرمان بعض الطلاب من دخول كليات يمكن أن يحققوا فيها تفوقاً، ويلي " المصروفات والمستلزمات المادية للكلية التي تريد الالتحاق بها" بنسبة (٢٤.٠٣%) ، ثم أخيراً الكلية التي ترغب الالتحاق بها تقع في مكان بعيد عن إقامتك بنسبة (٦.٤%)

٣. أن المعيار الأساسي لقبول الطلاب بهذه الجامعات هو مجموع درجات الطالب في الثانوية العامة، حيث أكد ذلك (٨٧.٥%) من عينة الطلاب. وبصرف النظر عن كفاءة هذا المعيار في التعبير عن المستويات الحقيقية للطلاب فإن هذا المعيار يؤخذ في الغالب بمفرده دون الأخذ في الاعتبار قدرات واستعدادات وميول الطلاب ما لا يتفق مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي يؤكد على ضرورة مراعاة هذه القدرات والميول في شروط القبول للالتحاق بالتعليم الجامعي.

٤. أن العقبة الرئيسية التي حالت دون دخول بعض الطلاب لكليات يرغبونها كانت مجموع درجات الثانوية العامة، حيث أكد ذلك (٦٩.٥%) من عينة الطلاب الذين كانت لهم رغبة في دخول كليات أخرى غير كلياتهم، وهذا ما يتوافق مع النتيجة السابقة حيث إن الأخذ بنتيجة امتحان الطالب في الشهادة الثانوية كشرط أوجد في القبول في شأنه حرمان بعض الطلاب من دخول كليات يمكن أن يحققوا فيها تفوقاً.

التوصيات المقترحة :

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث فإنه يمكن تقديم المقترحات والتوصيات التالية التي قد تساعد في معالجة نواحي القصور بمجانية التعليم وعلاقته ذلك بتكافؤ الفرص في ضوء في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول.

١. عدم الاقتصار على نتيجة الطلاب في امتحان الشهادة الثانوية العامة كمعيار وحيد للقبول بالجامعات، وضرورة الأخذ في الاعتبار تطبيق اختبارات ومقاييس تكشف عن قدراتهم واستعداداتهم وميولهم.

٢. الاهتمام بأنظمة التوجيه والإرشاد داخل الجامعات حتى يمكن الكشف عن الخصائص العقلية والنفسية والجسمية للطلاب وتوجيههم نحو التخصصات والشعب التي تناسب هذه الخصائص.

٣. التوسع في إنشاء التخصصات والشعب بالكليات لمقابلة الاحتياجات التعليمية للطلاب وزيادة عدد الفرص أمامهم.

٤. إعادة النظر في نظم الدراسة الجامعية بحيث تتيح للطلاب فرصاً أكبر للاختيار بين المقررات الدراسية.

٥. الأخذ بالنظم الجامعية الأخرى مثل الجامعة المفتوحة وجامعات الهواء وذلك حتى تتاح الفرص لمن تحول ظروفهم التقيد بقوانين التعليم النظامية.

٦. العدالة في توزيع الجامعات وكلياتها بين المحافظات، بحيث تحظى كل محافظة أو إقليم بالعدد الذي يتناسب مع امتدادها الجغرافي وكثافتها السكانية.

٧. إعادة النظر في نظام التوزيع الجغرافي المأخوذ به في توزيع الطلاب على الجامعات.

٨. العمل على زيادة أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات.

٩. رفع مستوى الخدمات التعليمية بالجامعات من أساتذة ومباني وتجهيزات وخدمات مكتبية وبحثية

١٠. إنشاء كليات في جامعات الصعيد تناظر الكليات المنفردة بها جامعات أخرى

١١. الاهتمام بالطلاب المتفوقين وتقديم التسهيلات المادية التي تساعدهم في مواصلة دراستهم الجامعية.

١٢. تدبير المعونات المادية ووسائل الرعاية الاجتماعية المختلفة للطلبة الذين تعجزهم أحوالهم المادية عن مواصلة التعليم الجامعي رغم مجانيته وخاصة المتفوقين منهم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

١. أحمد إبراهيم أحمد. التربية المقارنة ونظم التعليم، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. ٢٠٠٢م.
٢. أحمد إبراهيم أحمد. التربية المقارنة ونظم التعليم. الإسكندرية. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠١٠م.
٣. أحمد محمد توفيق رستم . "دراسة مدى عدالة توزيع الفرص التعليمية في التعليم العام قبل الجامعي في مصر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. ٢٠٠٦م.
٤. شبل بدران . الإزدواج الثقافي في نظامنا التعليمي. مجلة التربية المعاصرة، ع٥٣، القاهرة. ١٩٩٩م.
٥. جمال علي الدهشان . "رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم". ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي العربي التاسع (الدولي السادس) التعليم والعدالة الاجتماعية المنعقد في الفترة ٢٥-٢٦ أبريل. ٢٠١٥م. بجامعة سوهاج. مجلة الثقافة والتنمية. س(١٥). ع ٩١. أبريل ٢٠١٥م.
٦. حامدعمار. الإصلاح المجتمعي: إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ٢٠٠٨م.
٧. حسان محمد حسان. "رأي في إلغاء مجانية التعليم". التربية المعاصرة. ع(٥). القاهرة: رابطة التربية الحديثة. ٢٠٠٧م.
٨. حسن سلامة الفقي. "تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة". مجلة العلوم الاجتماعية، مج(١١). ع(٤). كلية التربية. جامعة الكويت. ديسمبر، ٢٠٠٣م.
٩. حسن محمد حسان، محمد حسنين العجمي. التعليم الجامعي وتكافؤ الفرص التعليمية . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. ٢٠٠٨.
١٠. حسين مجيل الرشيدى، وحجاج مبارك العجمي، وعبدالله سالم العازمي (٢٠١٢م)، "السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية- دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية، ج(١). ع(٣٦). كلية التربية. جامعة عين شمس، ص ص ٥٨٥ - ١٦١٤
١١. خضر محسن . أيولوجية التعليم، القاهرة، الهلال، عدد سبتمبر. ٢٠٠٨م.
١٢. سعيد إسماعيل علي. "الأبعاد الاجتماعية لقضية ترشيد مجانية التعليم الجامعي". أبحاث مؤتمر نحو مشروع حضاري تربوي لمصر. ج ١. القاهرة: رابطة التربية الحديثة. ٢٠٠٥م..

١٣. سها عوض محمد السيد الفقي . "الدور التعليم الجامعي المفتوح في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مصر". رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة قناة السويس. ٢٠٠٦م
١٤. سهير محمد حوالة . "السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، دراسة تحليلية"، مجلة العلوم التربوية، مج(١٥). ع(٤). معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة. ٢٠٠٧م. ص ص ١٠٦ - ١٦٤
١٥. شيماء جبر عبدالله الحبشي . "التعليم الأجنبي في مصر وتكافؤ الفرص التعليمية". رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة الإسكندرية. ٢٠١١م.
١٦. عبدالرحمن بن محمد بن علي الحبيب: دور كليات المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، مجلة جامعة الملك سعود، م١٧، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (٢)، ٢٠٠٤م.
١٧. علي الشخيري . علم اجتماع التربية المعاصر تطوره- منهجيته- تكافؤ الفرص التعليمية. القاهرة: دار الفكر العربي. ٢٠٠٩م.
١٨. علي عبدالعزيز علي . "دراسة تقييمية لبعض المدارس التجريبية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية". رسالة دكتوراه. كلية التربية. جامعة المنوفية، ٢٠١٥م.
١٩. عماد صيام. سياسات القبول بين العدالة ومشكلات التنمية . مؤتمر التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل ، ع(١٧). القاهرة .
٢٠. عمرو محمد حامد عيسى . "دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في إصلاح التعليم الأساسي في مصر". رسالة دكتوراه. كلية التربية. جامعة دمياط، ٢٠١٢م.
٢١. عمرو محمد حامد عيسى . "دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في إصلاح التعليم الأساسي في مصر". رسالة دكتوراه. كلية التربية. جامعة دمياط، ٢٠١٢م.
٢٢. فرجاني، نادر . التعليم العالي والعولمة : منظور مصري. مؤتمر الجامعة القاهرة: "التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل" ، خلال الفترة من ١٤ - ١٧ فبراير. القاهرة. ٢٠٠٥م.
٢٣. فؤاد أبو حطب، أمال صادق، مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية، ط٤، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠م.
٢٤. ماري، ج. ر. ف. قبول الطلاب الراشدين في جامعة دار السلام، ترجمة: محمود عبدالحليم السيد. مستقبل التربية، ع(١). اليونسكو. ١٩٧٩م.
٢٥. مجدي عزيز إبراهيم. تطوير التعليم في عصر العولمة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ٢٠٠٠م.
٢٦. محسن خضر. أيولوجية التعليم، القاهرة: الهلال، عدد سبتمبر. ٢٠٠٧م.
٢٧. _____ من فجوات العدالة في التعليم. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م.

٢٨. محمد النصر حسن محمد .تطور تحقيق العدالة الاجتماعية في سياسة التعليم المصري منذ ثورة ١٩٥٣م، وحتى ثورة يناير ٢٠١١م، مجلة الثقافة والتنمية، س(١٥)، ع(٩١)، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي العربي التاسع (الدولي السادس) المعنون ب التعليم والعدالة الاجتماعية والمنعقد في جامعة سوهاج في الفترة ٢٥ - ٢٦ أبريل، ٢٠١٥م، ص ص ٢٥٩ - ٢٩٨
٢٩. نادر فرجاني. التعليم العالي والعولمة : منظور مصري. دراسة ، مؤتمر الجامعة القاهرة: "التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل" . خلال الفترة من ١٤ - ١٧ فبراير، ٢٠١٥م.
٣٠. هانم خالد محمد سليم. "تصور مستقبلي دور التعليم الإلكتروني في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العام بمصر". رسالة دكتوراه. كلية التربية. جامعة بنها، ٢٠٠٧م.
٣١. هانى محمد محمد بهاء الدين. تطوير التعليم الجامعي : التحديات الراهنة وأزمة التحول. المركز الديمقراطي العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ٢٠١٧م .
٣٢. هاني هلال .منظومة التعليم في مصر "جامدة"، حوار لجريدة الأهرام المصرية، بتاريخ ٩ مايو. ٢٠٠٨م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- (1) Brubachr, J On the Philosophy of Higher Education, (San Fransisco, Jessy-Bass Pub, 2012.
- (2) Knoepfel, R. & Brewer, C. "Education Reform, Equal Opportunity and Educational Achievement: Do Trend Data Adequately Report Pro-gress?" Education Policy Analysis, Vol. 19, No. 10, 2011, pp. 1-31.
- (3) Noel, B, "Education Reform In Latin America: Equal Educational opportunity?", Gist Education and learning Journal, Vol. 3, 2015PP. 134-- 157

مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول.

ملحق (١) استبيان
استطلاع رأى أعضاء هيئة التدريس حول مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية
في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول

م	العبارة	درجة الموافقة			
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة جدا
أولاً: أوجه القصور بمجانبة التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص					
١	قلة الاهتمام باختبارات القبول للالتحاق بالجامعات				
٢	خلل في توزيع المؤسسات التعليمية الجامعية على أقاليم الجمهورية				
٣	زيادة النفقات والمصروفات المادية لبعض الكليات مما يحجب فرضا تعليمية على بعض الطلاب				
٤	الفرص التعليمية للبنات أقل من الفرص المتاحة للبنين				
٥	الأخذ بنظام التوزيع الجغرافي للطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعات				
٦	ضعف التوازن في اعداد هيئات التدريس ونوعياتهم بين الكليات المختلفة				
٧	وجود قصور في الخدمات التعليمية بالجامعات المصرية				
٨	قلة التسهيلات المادية التي تقدم للطلاب المتفوقين الراغبين فى الدراسة بكليات ذات مصروفات عالية				
ثانياً: الأثار المترتبة على القصور في تكافؤ الفرص بالجامعات المصري					
١	تعميق الفوارق الطبقية والحراك الاجتماعى بين الطلاب				
٢	اهدار الكفاءات لعدم التحاق الطلاب المتفوقين بكليات القمة لظروفهم المادية				
٣	تدهور قيم المساواة والعدالة الاجتماعية				
٤	الصراع القيمي والاجتماعى بين طلاب الجامعة .				
٥	ازدواجية فى مستويات الخريجين تبعاً للتوزيع الجغرافى				
٦	ضعفا التوازن بين الخريجين واحتياجات المجتمع بسبب التوسع فى الكليات النظرية				

ملحق (٢) استبيان للطلاب حول

مجانية التعليم الجامعى وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية فى ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول.

" واقع مجانية التعليم وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية "

أولاً : ما المعايير التى تم بناء عليها قبولك بكليتك؟

- ١ . مجموع درجاتك فى الثانوية العامة ()
- ٢ . اجتياز اختبار القدرات الخاصى بالكلية ()
- ٣ . روعيت ميولك ورغبتك فى الالتحاق بهذه الكلية ()

ثانياً: إذا كان لديك الرغبة فى الالتحاق كلية أخرى فما هى الأسباب التى حالت دون تحقيق رغبتك فى

الكلية التى تريد الالتحاق بها ؟

- ١ . المصروفات والمستلزمات المادية للكلية التى تريد الالتحاق بها
- ٢ . مجموع درجاتك فى الثانوية العامة لا يؤهلك لذلك
- ٣ . الكلية التى ترغب الالتحاق بها تقع فى مكان بعيد عن إقامتك